

كتاب البيع

كِتَابُ الْبَيْعِ

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاحِلَ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾. وَالْبَيْعُ:

مُعَاوَضَةٌ الْمَالِ بِالْمَالِ.

وَيَجُوزُ بَيْعُ كُلِّ مَمْلُوكٍ فِيهِ نَفْعٌ مُبَاحٌ، إِلَّا الْكَلْبَ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ، وَلَا يَجِبُ عُرْمُهُ عَلَى مُتْلِفِهِ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَقَالَ: «مَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلَبَ مَا شِئِيَ أَوْ صَيْدٍ نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ».

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ مَا لَيْسَ بِمَمْلُوكٍ لِبَائِعِهِ إِلَّا بِإِذْنِ مَالِكِهِ أَوْ وِلَايَةِ عَلَيْهِ.

وَلَا بَيْعُ مَا لَا نَفْعَ فِيهِ كَالْحَشَرَاتِ.

وَلَا مَا نَفَعُهُ مُحَرَّمٌ كَالْحَمْرِ وَالْمَيْتَةِ.

وَلَا بَيْعُ مَعْدُومٍ كَالَّذِي تَحْمِلُ أُمَّتُهُ أَوْ شَجَرَتُهُ.

وَلَا مَجْهُولٍ كَالْحَمَلِ وَالْغَائِبِ الَّذِي لَمْ يُوصَفْ وَلَمْ تَتَقَدَّمْ رُؤْيَاهُ.

وَلَا مَعْجُوزٍ عَنْ تَسْلِيمِهِ، كَالْأَبْقِ وَالشَّارِدِ وَالطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ وَالسَّمَكِ فِي الْمَاءِ.

وَلَا بَيْعُ الْمَغْصُوبِ إِلَّا لِغَاصِبِهِ أَوْ مَنْ يَقْدِرُ عَلَى أَخْذِهِ مِنْهُ.

وَلَا بَيْعُ غَيْرِ مُعَيَّنٍ كَعَبْدٍ مِنْ عَبِيدٍ أَوْ شَاةٍ مِنْ قَطِيعٍ، إِلَّا فِيمَا تَنَسَاوَى أَجْرَاؤُهُ كَقَفِيرٍ مِنْ

وَمَعَهُ: التَّمَارِينُ عَلَى عِمْدَةِ الْفَقِيرِ

صُبْرَةٌ.

* * *

[٥٢] كتاب البيع

الأسئلة الموضوعية

٢٨٧. ما الأصل في البيع؟

(أ) الحل.

(ب) الكراهة.

(ج) التحريم.

(د) المنع.

٢٨٨. عرّف المؤلف - رحمه الله - البيع بأنه:

(أ) معاوضة المال بالمال.

(ب) تمليك المال للغير.

(ج) بذل المال للغير تملياً مؤبداً.

(د) توثقة دين بعين.

٢٨٩. ما حكم بيع الكلب؟

(أ) يجوز بيعه مع الكراهة.

(ب) لا يجوز بيعه.

(ج) يجوز بيع كلب الصيد دون غيره.

(د) يجوز بيع كلب الصيد والماشية دون غيره.

(هـ) يجوز بيع الكلب لمن يقتنيه لغرض مباح دون غيره.

٢٩٠. من أتلف كلباً فهل عليه غرمه؟

(أ) عليه غرمه.

(ب) ليس عليه غرمه.

(ج) يغرم الكلب الذي يباح نفعه دون غيره.

٢٩١. ما حكم بيع ما ليس بمملوك لبائعه؟

(أ) يجوز إذا كان فيه مصلحة.

(ب) لا يجوز في أي حال.

(ج) لا يجوز إلا بإذن مالكه أو ولاية عليه.

(د) لا يجوز إلا بإذن مالكه فقط.

٢٩٢. ذكر المؤلف الحشرات مثلاً على بيع..

(أ) ما لا نفع فيه.

(ب) ما نفعه محرم.

(ج) ما يُعجز عن تسليمه.

(د) ما ليس بمملوك لبائعه.

٢٩٣. ما حكم بيع الحمل؟

(أ) يجوز بيعه إذا كان موجوداً، ولا يجوز بيع الحمل الذي لم يوجد بعد.

(ب) يجوز بيعه إذا كان موجوداً أو كان معدوماً مع ثبوت الخيار للمشتري.

(ج) لا يجوز بيعه موجوداً كان أم معدوماً.

(د) لا يجوز بيعه إلا إذا رضي المشتري بذلك.

٢٩٤. ما حكم بيع المغصوب؟

(أ) لا يجوز مطلقاً.

(ب) لا يجوز بيعه إلا لغاصبه.

(ج) لا يجوز بيعه لغاصبه ويجوز لغيره.

(د) لا يجوز بيعه إلا لغاصبه أو من يقدر على أخذه منه.

٢٧٩. ما حكم البيع؟

٢٨٠. ما تعريف البيع؟

٢٨١. بين ضابط ما يجوز بيعه.

٢٨٢. ذكر المؤلف -رحمه الله- تسعة من ضوابط المنع من البيع، فما هي؟

٢٦٦. ما تكييف البيع بين من كانا في مكانين مختلفين عن طريق الاتصال بالهاتف أو اللاسلكي أو الإنترنت؟ وما حكمه؟
٢٦٧. ما تكييف البيع بين من كانا في مكانين مختلفين عن طريق المراسلة بالفاكس أو البريد أو التلكس؟ وما حكمه؟
٢٦٨. ما تكييف البيع إذا كان عن طريق الآلات الحديثة لبيع المرطبات ولألبان وبطاقات الخدمة الهاتفية؟ وما حكمه؟
٢٦٩. ما تكييف البيع إذا كان الصرف عن طريق آلات الصرف الآلي؟ وما حكمه؟
٢٧٠. ما تكييف البيع إذا كان شراء التذاكر عن طريق الإنترنت؟ وما حكمه؟
٢٧١. ما تكييف البيع إذا كان بيع وشراء الأسهم عن طريق الإنترنت ونظام التداول في السوق المالية؟ وما حكمه؟
٢٧٢. ما تكييف البيع عن طريق الإنترنت ونظام التداول في السوق المالية؟ وما حكمها؟
٢٧٣. ما حكم بيع الحقوق المعنوية؟
٢٧٤. ما حكم بيع حق التأليف وحق الاختراع وحق إصدار الأشرطة والموسوعات والبرامج؟
٢٧٥. هل الحق المعنوي يورث عن صاحبه؟
٢٧٦. هل يتقيد الحق المعنوي بما تقيده به المعاهدات الدولية والنظم والأعراف؟
٢٧٧. ما بدل الخلو؟ وما حكمه؟
٢٧٨. ما حكم المعاوضة على الاسم التجاري والعلامة التجارية والعنوان التجاري؟
٢٧٩. ما حكم العقود الآجلة التي تجري في الأسواق المالية على المكشوف فتباع فيها السلع والأسهم وهي ليست في ملك البائع؟
٢٨٠. ما حكم بيع بعض البنوك وبعض الشركات والسلع والأسهم وهي لم تملكها بعد؟
٢٨١. ما حكم هذا البيع: (أن يعد الشخص البنك أو الشركة بشراء سلعة معينة وهي ليست في ملكها ثم يجري العقد بعد تملك الشركة أو البنك لتلك السلعة)؟ وما اسمه؟
٢٨٢. ما حكم توكيل الشركة أو البنك الشخص الذي وعداها بشراء سلعة معينة في شراء هذه السلعة ثم يبيعه لها بعد تملكها لها؟

٢٨٣. ما حكم بيع المؤشر؟
٢٨٤. ما حكم بيع الدخان (التبغ) والشيشة (الجراك)؟
٢٨٥. ما حكم بيع الورق الذي يلعب به (البيوت)؟
٢٨٦. ما حكم بيع الكتب التي تنشر الكفر أو البدعة أو أفكارًا ضارة أو ما يفسد الأخلاق والجرائد والمجلات التي تحارب دين الله أو تنشر المحرمات؟
٢٨٧. ما حكم بيع كلاب الزينة التي تربي في البيوت تقليدًا للكفار؟
٢٨٨. ما حكم بيع الحيوانات المحنطة؟
٢٨٩. ما حكم بيع الذهب المشتعل على صور مجسمة؟
٢٩٠. ما حكم بيع الثياب المحرمة كالضيقة والقصيرة وعباءة الكتف والعباءة المزركشة؟
٢٩١. ما حكم بيع الثياب المشتعلة على صور محرمة؟
٢٩٢. ما حكم بيع الساعات والثياب والفرش التي تشتمل على صورة صليب؟

استفتاءات

٩٠. س: إن والدي يعمل في العراق، ويرسل لنا المصروف وبجانب المصروف يرسل لنا علب أمواس حلاقة لبيعها، ونصرف من ثمنها؛ وذلك لأن هذا الأمر أفضل من ناحية التغير للعملات، ونظرًا لأن هذه الأمواس غالبًا ما تستخدم في حلق اللحية، ونادرا ما تستخدم في الشارب والعانة، نظرًا لذلك فقد داخلني الشك، هل هي حلال أم حرام، أي هل بيعها يجوز أم لا؟ وماذا نفع بثلثها؟ وإذا كان الأهل مصرين على بيعها فما يكون موقفنا؟ [فتاوى اللجنة ٣١/١٣]
٩١. س: ما هو حكم من يبيع ويتاجر بالألبسة النسائية، وخاصة الضيقة منها، وكذلك الألبسة الداخلية، فهل عليه إثم في ذلك إذا لبست من قبل امرأة وخرجت بين الناس؟ [فتاوى اللجنة الدائمة ١٠٨/١٣]

- (أ) مثلاً على دلالة النص (وهو ما لا يحتمل إلا معنى واحداً)^(١).
(ب) مثلاً على قاعدة: (النهي يقتضي الفساد)^(٢).
(ج) مثلاً على قاعدة: (النهي يقتضي التحريم)^(٣).

وجه الاستدلال ما وجه الاستدلال بحديث النهي عن بيع الكلب على تحريم بيع كلب الصيد؟

مهارة التقسيم قسم المبيع باعتبار منفعته. وبين حكم كل قسم.

مهارة فهم المصطلحات ما معنى قول الشارح: (في الجملة)؟

(١) ١٢٥١، ١٢٤٢

(٢) ١٢٤٥

(٣) ١٢٤٦

فَصْلٌ

وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُلَامَسَةِ، وَهِيَ
أَنْ يَقُولَ: أَيُّ ثَوْبٍ لَمَسْتَهُ فَهُوَ لَكَ بِكَذَا.
وَعَنِ الْمُنَابَذَةِ، وَهِيَ أَنْ يَقُولَ: أَيُّ ثَوْبٍ
نَبَذْتَهُ إِلَيَّ فَهُوَ عَلَيَّ بِكَذَا.

وَعَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ، وَهُوَ: أَنْ يَقُولَ: ارْمِ
هَذِهِ الْحَصَاةَ، فَأَيُّ ثَوْبٍ وَقَعَتْ عَلَيْهِ، فَهُوَ لَكَ
بِكَذَا. أَوْ بَعْتُكَ مَا تَبْلُغُ هَذِهِ الْحَصَاةَ مِنْ هَذِهِ
الْأَرْضِ إِذَا رَمَيْتَهَا بِكَذَا.

وَعَنْ بَيْعِ الرَّجُلِ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ.
وَعَنْ بَيْعِ حَاضِرٍ لِبَادٍ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ لَهُ
سِمْسَارًا.

وَعَنِ النَّجْشِ وَهُوَ أَنْ يَزِيدَ فِي السِّلْعَةِ مَنْ
لَا يُرِيدُ شِرَاءَهَا.

وَعَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ:
بَعْتُكَ هَذَا بِعَشْرَةِ صِحَاحٍ. أَوْ عَشْرِينَ مُكْسَرَةً.
أَوْ يَقُولَ: بَعْتُكَ هَذَا عَلَى أَنْ تَبِيعَنِي هَذَا، أَوْ
تَشْتَرِي مِنِّي هَذَا.

وَقَالَ: «لَا تَلْقُوا السِّلْعَ حَتَّى يُهْبَطَ بِهَا
الْأَسْوَاقُ».

وَقَالَ: «مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا فَلَا يَبِعُهُ حَتَّى
يَسْتَوْفِيَهُ».

عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَمَلَةَ الْفُقَهَاءِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

* * *

[٥٣] فصل في البيوع المنهي عنها

٢٩٥. اختر للعمود (أ) ما يناسبه من العمود (ب):

الأسئلة الموضوعية

ب	أ	الجواب
(أ) أن يقول ارم هذه الحصاة، فأني ثوب وقعت عليه فهو لك بكذا.	(١) الملامسة	()
(ب) أن يكون له سمساراً	(٢) المنابذة	()
(ج) أن يقول لمن اشترى سلعة بعشرة أنا أعطيك مثلها بتسعة ليفسخ ويعقد معه.	(٣) بيع الحصاة	()
(د) أن يقول: أي ثوب لمستته فهو لك بكذا.	(٤) بيع الحاضر للبادي	()
(هـ) أن يقول: أي ثوب نبذته إلي فهو علي بكذا.	(٥) النجش	()
(و) أن يزيد في السلعة من لا يريد شراءها.	(٦) بيعتين في بيعة	()
(ز) بعتك هذا بعشرة صحاح أو عشرين مكسرة.	(٧) بيع الرجل على بيع أخيه	()

٢٩٦. يدخل في بيع الحصاة:

- (أ) أن يقول: ارم هذه الحصاة فأني ثوب وقعت عليه فهو لك بكذا.
 (ب) أن يقول: بعتك ما تبلغ هذه الحصاة من هذه الأرض إذا رميتها بكذا.
 (ج) أن يقول: بعتك هذه القطعة من الذهب، ويكون وحجمها كالحصاة.
 (د) (أ) و (ب).
 (هـ) جميع ما سبق.

٢٩٧. املاً الفراغ حسب اللفظ الذي ذكره المؤلف: قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم: (من اشترى فلا يبعه حتى يستوفيه)

(أ) شيئاً.

(ب) أكلاً.

(ج) طعاماً.

(د) براً.

٢٩٨. طلب عمر شراء جوال عبد الله، على أن يبيع عمر ساعته لعبد الله، فما اسم

تلك الصفقة؟

(أ) بيعتان في بيعة

(ب) بيع العينة

(ج) بيع الملامسة

(د) بيع الحصة

٢٨٣. ما البيوع المنهي عنها التي ذكرها المؤلف رحمه الله؟

الأسئلة المقالية الشاملة

٢٩٣. ما حكم استعمال الوسائل المسموعة والمرئية والمقروءة التي تذكر أوصافاً كاذبة

المسائل المعاصرة

للسلعة لتعري المشتري؟ وماذا يسمى هذا النوع من البيوع؟

٢٩٤. ما حكم الحيلة الثلاثية التي انتشرت في هذا الوقت؟ وما اسم هذه المعاملة؟

٢٩٥. ما حكم التورق المنظم ومقلوب التورق؟

٢٩٦. هل يكفي لقبض السيارة وحيازتها نقلها إلى مكان آخر داخل المعرض؟

٢٩٧. ما حكم بيع السيارات وغيرها قبل استلامها من المصنع؟

٢٩٨. ما حكم ما يفعله بعض من يشتري سلعة من المزاد العلني فيبيعها قبل قبضها

وحيازتها؟

٢٩٩. هل قبض الشيك يعد قبضاً للنقود المذكورة فيه؟

٣٠٠. هل يكفي في تحويل النقود من حساب إلى حساب وفي استلام قيمة المبيع حسم

البنك لها من حساب المحول وتسجيلها في حساب المحول إليه؟

٣٠١. هل يكفي في استلام السهم تسجيله في البنك في حساب المشتري؟

وَمَعَهُ: التَّمَارِينُ عَلَى عَمَلَةِ الْفُقِيرِ

٣٠٢. هل يكفي في الصرف مع البنك تسجيل المصرف لقيمة النقود في حساب العميل؟
٣٠٣. ما الأصل في البيع والشراء عن طريق السوق المالية (البورصة) الحل أم الحرمة؟
٣٠٤. هل يجوز بيع أسهم الشركات قبل مزاولة عملها بنقد مماثل لرأس مالها مع عدم التساوي؟
٣٠٥. هل يجوز بيع أسهم الشركات التي أكثر رأس مالها نقد بنقد مماثل مع عدم التساوي؟
٣٠٦. هل يجوز بيع أسهم الشركات قبل مزاولة عملها أو التي أكثر رأس مالها نقد بنقد آخر مع التأجيل؟
٣٠٧. هل يجوز بيع أسهم أو بضائع لم يملكها البائع على أمل أن يشتريها ثم يسلمها للمشتري؟
٣٠٨. ما حكم بيع أسهم أو بضائع لم يقبضها البائع ثم يبيعها المشتري لآخر وهكذا حتى يقبضها المشتري الأخير من البائع الأول؟
٣٠٩. ما حكم بيع أسهم الشركات التي غرضها الأساسي محرم وشرائها؟
٣١٠. ما حكم بيع وشراء أسهم الشركات التي تتعامل ببعض المعاملات المحرمة؟
٣١١. هل يعد من اشترى أسهم شركات محرمة أو مختلطة موكلاً لمجلس الإدارة في التعامل بالمحرمات نيابة عنه؟
٣١٢. هل يجوز للجهات الرسمية المنظمة للسوق المالية أن تمنع تداول بعض الأسهم إلا عن طريق سماسرة مرخصين بذلك؟
٣١٣. هل يجوز اشتراط رسوم لعضوية المتعامل في الأسواق المالية؟
٣١٤. ما حكم تلاعب بعض المهيمنين على السوق المالية (البورصة) وبعض كبار الممولين بأسعار الأسهم عن طريق الإشاعات الكاذبة أو عن طريق طرح مجموعة كبيرة من الأسهم لينخفض سعر الأسهم مما سبب كوارث اقتصادية وضياع ثروات كثيرة في الأسواق المالية؟
٣١٥. هل يجوز طلب الضمان المالي العادل ممن يريد الدخول في المزايدة؟
٣١٦. هل يجوز استيفاء رسوم الدخول العادل للمزايدة؟
٣١٧. هل يجوز للمشتريين أو أصحاب المزاد الإلحاح على البائع وذم السلعة لبيعها بسعر

أقل؟

٣١٨. هل يدخل في بيع المزايدة: عقود المناقصات المعاصرة؟
٣١٩. ما تعريف عقود المناقصات؟
٣٢٠. ما حكم المناقصات؟
٣٢١. وهل يجوز قصر الاشتراك في المناقصة على المرخص لهم والمصنفين تصنيفاً عادلاً؟
٣٢٢. هل يقاس الإيجار المنتهي بالتمليك على بيع العربون؟
٣٢٣. ما المقصود ببطاقة التوفير؟ وما حكم بيعها وشرائها؟
٣٢٤. ما تعريف البطاقات الائتمانية؟ وما حكم إصدار البطاقة الائتمانية؟
٣٢٥. هل يجوز دفع زيادة للبنك مقابل سداده لما اشترى به العميل بالبطاقة الائتمانية أو مقابل تأخره عن سداد هذا المبلغ؟
٣٢٦. هل يجوز للعميل الدخول في عقد اشترط فيه زيادة للبنك مقابل التأخير في السداد؟ إذا كان العميل ينوي عدم التأخر في السداد.
٣٢٧. هل يجوز السحب بالبطاقة المغطاة التي يسحب بها عميل البنك من حسابه؟
٣٢٨. هل يجوز للبنك إذا كان الحساب المسحوب منه في بنك آخر أن يأخذ أجره لعملية السحب؟

استفتاءات

٩٢. ما حكم تلقي البضائع من أصحابها في الشارع قبل دخولهم الحراج والشراء منه؟ [فتاوى اللجنة الدائمة ١٣/١٢٢]
٩٣. تاجر اشترى بيتاً من شخص، واشترط على البائع أن يستأجر منه جزءاً من البيت بمبلغ محدد، واشترط البائع على المشتري ألا يبيع هذا البيت إلا لصاحبه الأول، هل تجوز مثل هذه المعاملة؟ [فتاوى اللجنة ١٣/١٩٣]
٩٤. في البيع يقول صاحب المبيع: هذا المبيع لك بعشرة ريالات موجلاً، وبخمس ريالات في اليد، والمشتري يأخذ ويمشي. فالبايع ما يدري أهو اشترى يداً أو مؤجلاً، أرجو من حضرتكم الجواب. [فتاوى اللجنة الدائمة ١٣/١٩٦]

٩٣. البيوع المنهي عنها: هل الأصل أن نحكم بصحتها مع الإثم أو بفسادها مع الإثم

الربط بأصول الفقه

وَمَعَهُ: التَّمَارِينُ عَلَى عِمْلَةِ الْفُقَهَاءِ

أو فسادهَا بلا إثم أو رجوع ذلك إلى تراضي الأطراف؟ مع ربط ذلك بأصول الفقه
بذكر القواعد الأصولية.

مسائل للبحث والمناظرة ٨٧. معنى بيعتين في بيعة.

مهارة التقسيم حاول أن تقسم البيوع المنهي عنها إلى أقسام أو تردّها إلى أسباب إجمالية.

مهارة مراجعة كتب اللغة ما ضبط كلمة (النجش)؟

بَابُ الرَّبَا

عَنْ عُبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، سِوَاءً بِسِوَاءٍ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ، فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ يَدًا بِيَدٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ أَزْدَادَ فَقَدْ أَرَبَى.»

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ مَطْعُومٍ مَكِيلٍ أَوْ مَوْزُونٍ بِجِنْسِهِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ.

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ مَكِيلٍ مِنْ ذَلِكَ بِجِنْسِهِ وَزَنًا وَلَا مَوْزُونٍ كَيْلًا.

وَإِنْ اخْتَلَفَ الْجِنْسَانِ جَازَ بَيْعُهُ كَيْفَ شَاءَ يَدًا بِيَدٍ وَلَمْ يَجْزِ النَّسَاءُ فِيهِ، وَلَا النَّفْرُوقُ قَبْلَ الْقَبْضِ إِلَّا فِي التَّمَنِ بِالْمُتَمَنِ.

وَكُلُّ شَيْئَيْنِ جَمَعَهُمَا اسْمٌ خَاصٌّ فَهُمَا جِنْسٌ وَاحِدٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ أَصْلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، فَإِنَّ فُرُوعَ الْأَجْنَاسِ أَجْنَاسٌ، وَإِنْ اتَّفَقَتْ أَسْمَاؤُهَا كَالْأَدِقَّةِ وَالْأَذْهَانِ.

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ رَطْبٍ مِنْهَا بِبَابِسٍ مِنْ جِنْسِهِ، وَلَا خَالِصِهِ بِمَشُوبِهِ، وَلَا نَبِيئِهِ بِمَطْبُوحِهِ.

وَمَعَهُ: التَّمَارِينُ عَلَى عِمْلَةِ الْفُقِيمِ

وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمَزَابِنَةِ، وَهُوَ:
اشْتِرَاءُ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ فِي رُءُوسِ النَّخْلِ،
وَأَرْخَصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ
أَوْسُقٍ أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا، يَأْكُلُهَا أَهْلُهَا رُطْبًا.

* * *

[٥٤] باب الربا

الأسئلة الموضوعية

٢٩٩. ما الأصناف الستة المذكورة في حديث الربا؟

- (أ) الذهب، الفضة، البر، الشعير، الأقط، الزبيب.
(ب) الذهب، الفضة، البر، الشعير، التمر، الملح.
(ج) الذهب، الفضة، البر، الشعير، التمر، الزبيب.
(د) الذهب، الفضة، البر، التمر، الملح، الزبيب.
(هـ) الذهب، الفضة، البر، التمر، الملح، الأقط.

٣٠٠. ما حكم البيع في (رجل اشترى ٥ كيلوات من البر مقابل كيلو من الشعير، على

أن يستلم البر بعد أسبوع)؟

- (أ) جائز.
(ب) مكروه.
(ج) محرم.

٣٠١. حرّم رسول ﷺ بيع (المزابنة)، ورخص في بيع العرايا، فما هو بيع (العرايا)؟

- (أ) بيع الرطب خرصا بمثله من التمر فيما دون عشرة أوسق
(ب) بيع الرطب خرصا بمثله من الرطب فيما دون خمسة أوسق
(ج) بيع الرطب خرصا بمثله من التمر فيما دون خمسة أوسق
(د) بيع الرطب خرصا بمثله من التمر في أكثر من خمسة أوسق

٣٠٢. اتفق رجلان على بيع ٥ كيلوات من الرطب مقابل ٥ كيلوات من التمر، فما

حكم البيع؟

- (أ) جائز.
(ب) مكروه.
(ج) محرم.

(د) يجوز إذا كانا من نوع واحد.

٢٨٤. ما الحديث الذي ذكره المؤلف رحمه الله في الباب؟

الأسئلة المقالية الشاملة

٢٨٥. ما علة الربا؟

٢٨٦. ما الذي يشترط في بيعه التماثل والتقابض؟
٢٨٧. ما الذي يشترط فيه التقابض فقط؟
٢٨٨. ما الذي لا يشترط فيه التقابض ولا التماثل؟
٢٨٩. ما ضابط اتحاد الجنس في هذا الباب؟
٢٩٠. ما أثر الجهل بالتماثل فيما يشترط فيه التماثل، وما تطبيقاته؟
٢٩١. ما المزابنة؟ وما العرايا؟ وما حكمهما؟
-
٣٢٩. هل يجوز بيع الإسمنت والحديد ومشتقات البترول ونحوها بجنسها متفاضلاً ونسيئة؟
٣٣٠. هل يجوز بيع عملة من النقود الورقية أو غيرها بعملة أخرى نسيئة؟
٣٣١. هل يجوز التفاضل عند بيع عملة بلد بعملة بلد آخر؟
٣٣٢. هل يجوز بيع ذهب عيار ٢٤ بذهب عياره أقل؟
٣٣٣. هل يجوز بيع الأوراق التجارية المؤجلة مع زيادة أو نفع مشروط؟ ولماذا؟
٣٣٤. ما حكم الودائع التي يدفع البنك لصاحبها فوائد؟ ولماذا؟
٣٣٥. هل يجوز إقراض المصرف لعميله قرضاً بفائدة؟ ولماذا؟
٣٣٦. ما حكم خصم الأوراق التجارية؟ ولماذا؟
٣٣٧. هل يجوز رسوم التبييت في بيع الهامش؟ ولماذا؟
٣٣٨. ما حكم التسويق الهرمي أو الشبكي؟ ولماذا؟
٣٣٩. ما حكم الإيداع في مصرف ربوي؟
٣٤٠. ما حكم الإيداع في مصرف ربوي عبر فرع له لا يتعامل بالربا؟
٣٤١. هل يجوز التعامل مع المصرف الربوي بغير الإيداع فيه؟
٣٤٢. ما الحكم إذا اضطر المسلم للإيداع في مصرف ربوي فدفع المصرف له زيادة ربوية؟

٩٥. نحن لدينا مصنع يعمل في إنتاج المجوهرات الألماسية، والمطعمة بالأحجار الكريمة، نرغب في تنفيذ برنامج يساهم في الحد من الخسارة والغبن الذي يقع على المشتريين لهذا النوع من المنتجات، من خلال الاستبدال، حيث يتمكن العميل من استبدال مجوهراتنا بمجوهرات ألماسية أخرى بعد خصم نسبة محدودة من سعر الفاتورة الأصلية بنفس القيمة المتبقية، أو دفع الفرق الناتج عن الاختيار لقطعة أعلى في السعر من نفس النوع. لذا فإننا نرغب في الاستيضاح عن رأي الشرع الكريم في هذا قبل تطبيقها، خصوصاً أن هذا البرنامج مطبق على كثير من المنتجات في السوق، وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه [فتاوى اللجنة ٢٨٣/١٣]

٩٦. عندي سيارة، ورغبت أن أبادل بها في سيارة من نوعها وموديلها، إلا أنها غمارتين، وسيارتي غمارة واحدة، وأزيد صاحب السيارة مبلغ ٤٠٠٠ أربعة آلاف ريال، فقال لي بعض طلبة العلم: إن هذا ربا. فما قولكم في هذه المسألة؟ [فتاوى اللجنة ٢٨٤/١٣]

٩٧. أنا أحد العاملين في التجارة بيعا وشراء في الذهب المصاغ، والذي نقوم بشراؤه من التجار المستوردين بالجملة، نسدد القيمة لهم على دفعات، فهل هذه الطريقة التي أتعامل بها ويتعامل بها جميع العاملين في هذه المهنة حلال أو حرام؟ مع بيان التحليل أو التحريم. [فتاوى اللجنة ٤٦٨/١٣]

٩٨. الحاصل حالياً في بيع الذهب الآن: يأتي شخص معه ذهب مستعمل، يرغب في استبداله بذهب جديد، فنتصرف كالاتي: أشتري منه ذهبه القديم بسعر أقل من الجديد؛ لأنه يحتاج إلى صياغة وأجرة جديدة، وبعد ذلك أسلم له قيمته نقداً، وبعد الاستلام أوزن له الذهب الجديد حسب سعر السوق الذي يباع -أي: بسعر أعلى من المستعمل، بحكم جدته- مع العلم أنه ليس هناك شرط في أن يشتري مني، فأنا مخيره إن أراد أن يشتري مني أو من غيري، أفيدونا في صحة ذلك. [فتاوى اللجنة ٤٧٠/١٣]

وَمَعَهُ: التَّمَارِينُ عَلَى عِمْلَةِ الْفُقَهَاءِ

الربط بأصول الفقه . ٩٤ . استخراج من الباب:

- أ) مثلاً على الإيماء والتنبيه للعلة^(٤).
ب) مثلاً على الرخصة^(٥).
ج) مثلاً على تخصيص السنة بالسنة^(٦).

مسائل للبحث والمناظرة . ٨٨ . علة الربا في الأصناف الستة.

مهارة التقسيم ارسم تشجيراً يضم أحكام بيع الربويات.

مهارة تحرير المذهب ما معتمد المذهب في علة الربا؟

(٤) ١٢٨٢

(٥) ١٢٨٦

(٦) ١٢٨٥، ١٢٨٦.

بَابُ بَيْعِ الْأُصُولِ وَالتَّمَارِ

رُوي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا
بَعْدَ أَنْ تُوَبَّرَ، فَتَمَرَتْهَا لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ
الْمُبْتَاعُ»، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الشَّجَرِ إِذَا كَانَ ثَمَرُهُ
بَادِيًا.

وَإِنْ بَاعَ الْأَرْضَ وَفِيهَا زَرْعٌ لَا يُخْصَدُ إِلَّا
مَرَّةً، فَهُوَ لِلْبَائِعِ، مَا لَمْ يَشْتَرِطْهُ الْمُبْتَاعُ،
وَإِنْ كَانَ يُجْزَأُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، فَالْأُصُولُ
لِلْمُشْتَرِي وَالْجَزَّةُ الظَّاهِرَةُ عِنْدَ الْبَيْعِ لِلْبَائِعِ.

* * *

[٥٥] باب بيع الأصول والثمار

الأسئلة الموضوعية

٣٠٣. من باع نخلاً، فهل ثمرته للبائع أم للمشتري؟

(أ) الثمرة للبائع.

(ب) الثمرة للمشتري.

(ج) إن كان قد تشقق طلعه فالثمره للبائع، وإلا فلمشتري.

(د) إن كان قد تشقق طلعه فالثمره للمشتري، وإلا فللبائع.

٣٠٤. من باع شجر برتقال فهل الثمرة للبائع أم للمشتري؟

(أ) الثمرة للبائع.

(ب) الثمرة للمشتري.

(ج) إن كان قد ظهر ثمره فالثمره للبائع، وإلا فلمشتري.

(د) إن كان قد ظهر ثمره فالثمره للمشتري، وإلا فللبائع.

الأسئلة المقالية الشاملة

٢٩٢. بيع النخل هل يتبعه الثمر؟

٢٩٣. بيع الشجر هل يتبعه الثمر؟

٢٩٤. بيع الأرض هل يتبعه الزرع؟

الربط بأصول الفقه

٩٥. استخرج من الباب: قياساً بنفي الفارق^(٧).

مسائل للبحث والمناظرة

٨٩. هل العبرة بالتأبير أو يبدو الصلاح؟ ولماذا؟

فَصْلٌ

وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى
يَبْدُوَ صَلَاحُهَا.

وَلَوْ بَاعَ الثَّمَرَةَ بَعْدَ بُدُوِّ صَلَاحِهَا عَلَى
التَّرْكِ إِلَى الْجَدَادِ جَازَ، فَإِنْ أَصَابَتْهَا جَائِحَةٌ
رَجَعَ بِهَا عَلَى الْبَائِعِ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ :
«لَوْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمْرًا فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ، فَلَا
يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِمِ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ
بِغَيْرِ حَقِّ؟».

وَصَلَاحُ ثَمَرِ النَّخْلِ، أَنْ يَحْمَرَ أَوْ يَصْفَرَ،
وَالْعِنْبِ أَنْ يَتَمَوَّهَ، وَسَائِرِ الثَّمَرِ أَنْ يَبْدُوَ فِيهِ
النُّضْجُ، وَيَطِيبَ أَكْلُهُ.

* * *

[٥٦] فصل في بيع الثمار قبل بدو صلاح

الأسئلة الموضوعية

٣٠٥. ما حكم بيع الثمرة قبل بدو صلاحها؟

(أ) يجوز.

(ب) يكره.

(ج) يجوز فيما دون خمسة أوسق

(د) لا يجوز.

٣٠٦. ما حكم بيع الثمرة بعد بدو صلاحها على الترك للجذاذ؟

(أ) يجوز.

(ب) يحرم.

(ج) إن كانت دون خمسة أوسق جاز وإلا فلا.

(د) يجوز في التمر دون سائر الثمار.

٣٠٧. ما صلاح ثمر النخل؟

(أ) أن يؤبر.

(ب) أن يظهر الثمر.

(ج) أن يتشقق طلعه.

(د) أن يحمر أو يصفر.

الأسئلة المقالية الشاملة

٢٩٥. ما حكم بيع الثمر قبل بدو صلاحه؟

٢٩٦. ما حكم بيع الثمر بعد بدو صلاحه على الترك إلى الجذاذ؟

٢٩٧. ما ضابط الصلاح في الثمر؟

استفتاءات

٩٩. لدي أرض زراعية، وقد زرعته حب، وأتاني رجل يريد أن يشتري هذا الحب،

وهو لم ينضج، وقد بعته عليه بمبلغ من المال، علما أنني الذي زرعته... هل هذا

فيه شيء؟ [فتاوى اللجنة ٩١/١٤]

(أ) احتجاجاً بمفهوم الغاية^(٨).

(ب) مثالا على عموم المفهوم^(٩).

٩١. حكم تأجير بستان النخل سنة أو سنوات لأجل التمر.

(٨) ١٢٩٤

(٩) ١٢٩٤

بَابُ الْخِيَارِ

الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا بِأُبْدَانِهِمَا، فَإِنْ تَفَرَّقَا وَلَمْ يَتْرُكْ أَحَدُهُمَا الْبَيْعَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَا الْخِيَارَ لِهَمَّا أَوْ لِأَحَدِهِمَا مُدَّةً مَعْلُومَةً، فَيَكُونَا عَلَى شَرْطِهِمَا وَإِنْ طَالَتِ الْمُدَّةُ إِلَّا أَنْ يَقْطَعَاهُ.

وَإِنْ وَجَدَ أَحَدُهُمَا بِمَا اشْتَرَى عَيْبًا لَمْ يَكُنْ عِلْمُهُ، فَلَهُ رَدُّهُ أَوْ أَخْذُ أَرْشِ الْعَيْبِ، وَمَا كَسَبَهُ الْمَبِيعُ أَوْ حَدَثَ فِيهِ مِنْ نَمَاءٍ مُنْفَصِلٍ قَبْلَ عِلْمِهِ بِالْعَيْبِ فَهُوَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْخِرَاجَ بِالضَّمَّانِ، وَإِنْ تَلَفَتِ السِّلْعَةُ أَوْ أُعْتِقَ الْعَبْدُ أَوْ تَعَدَّرَ رَدُّهُ، فَلَهُ أَرْشُ الْعَيْبِ.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنْ ابْتَاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَهَا، إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ»، فَأَمَّا إِنْ عَلِمَ بِتَصْرِيَّتِهَا قَبْلَ حَلْبِهَا، رَدَّهَا وَلَا شَيْءَ مَعَهَا. وَكَذَلِكَ كُلُّ مُدَلَّسٍ لَمْ يُعْلَمْ تَدْلِيسُهُ، فَلَهُ رَدُّهُ؛ كَجَارِيَةٍ حَمْرَ وَجْهَهَا، أَوْ سَوَّدَ شَعْرَهَا، أَوْ جَعَّدَهُ، أَوْ رَحَى صَمْرَ الْمَاءِ وَأَرْسَلَهُ عَلَيْهَا

عِنْدَ عَرْضِهَا عَلَى الْمُشْتَرِي، وَكَذَلِكَ لَوْ
وَصَفَ الْمَبِيعَ بِصِفَةٍ يَزِيدُ بِهَا فِي ثَمَنِهِ، فَلَمْ
يَجِدْهَا فِيهِ كَصِنَاعَةٍ فِي الْعَبْدِ أَوْ كِتَابَةٍ، أَوْ أَنَّ
الدَّابَّةَ هِمْلَاجَةٌ وَالْفَهْدَ صَيُودٌ أَوْ مُعَلَّمٌ، أَوْ أَنَّ
الطَّيْرَ مُصَوِّتٌ وَنَحْوَ هَذَا.

وَلَوْ أَخْبَرَهُ بِثَمَنِ الْمَبِيعِ فَرَادَ عَلَيْهِ، رَجَعَ
عَلَيْهِ بِالزِّيَادَةِ وَحَظَّهَا مِنَ الرَّبْحِ إِنْ كَانَ
مُرَابِحَةً، وَإِنْ بَانَ أَنَّهُ غَلَطَ عَلَى نَفْسِهِ خَيْرَ
الْمُشْتَرِي بَيْنَ رَدِّهِ وَإِعْطَائِهِ مَا غَلَطَ بِهِ، وَإِنْ
بَانَ أَنَّهُ مُؤَجَّلٌ وَلَمْ يُخْبِرْهُ بِتَأْجِيلِهِ، فَلَهُ الْخِيَارُ
بَيْنَ رَدِّهِ وَإِمْسَاكِهِ.

وَإِنْ اخْتَلَفَ الْبَيْعَانِ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ تَحَالَفًا،
وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْقَسْحُ إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِمَا
قَالَ صَاحِبُهُ.

* * *

[٥٧] باب الخيار

٣٠٨. بماذا ينقطع خيار المجلس؟

(أ) بالتفرق بالأبدان.

(ب) بالإيجاب والقبول.

(ج) بمضي مدة تكفي لتجربة المبيع.

٣٠٩. ما حكم اشتراط الخيار لمدة معلومة؟

(أ) يصح اشتراط ذلك للطرفين أو لأحدهما.

(ب) يصح اشتراط ذلك للطرفين جميعا، ولا يصح شرطه لأحدهما.

(ج) يصح اشتراط ذلك للمشتري دون البائع.

(د) يصح اشتراط ذلك للبائع دون المشتري.

٣١٠. إن وجد المشتري عيبا في السلعة - لم يكن علمه - فله:

(أ) رد السلعة.

(ب) أخذ الأرش.

(ج) رد السلعة أو أخذ الأرش.

(د) رد السلعة فإن لم يمكن فله أخذ الأرش.

٣١١. ماذا يثبت للمشتري في حال التدليس؟

(أ) رد السلعة.

(ب) أخذ الأرش.

(ج) رد السلعة أو أخذ الأرش.

(د) رد السلعة فإن لم يمكن فله أخذ الأرش.

٣١٢. ما الحكم فيما إذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن؟

(أ) القول قول البائع إلا إذا أقام المشتري البينة.

(ب) القول قول المشتري إلا إذا أقام البائع البينة.

(ج) يتحالفان ويلزم البيع.

(د) يتحالفان ولكل واحد منهما الفسخ إلا أن يرضى بقول صاحبه.

٢٩٨. ذكر المؤلف ستة أنواع للخيار، فما هي؟ وما حكم كل واحد منها، وما الذي يندرج تحت؟

٣٤٣. هل يجوز إذا كان الخيار لأحد الطرفين أن يقوم من له الخيار ببيع السلعة وقت الخيار؟

٣٤٤. ما حكم وضع أوراق أو قش أو غيرها في أسفل وعاء البضاعة أو وضع البضاعة الجيدة أعلى الوعاء والرديئة أسفله؟

٣٤٥. ما حكم إخفاء سمكة السيارة أو عيب في بعض محركاتها أو إخفاء عيب في بئر ارتوازية؟

٣٤٦. ما حكم تقليد العلامة التجارية المعروفة بالإتقان والجودة؟ وما الحكم إذا أخذت الشركة المصنعة إذناً من الشركة التي قلدتها والتزمت بمواصفاتها؟ وما حكم من يقوم بتقليد غيره من أصحاب المطاعم أو الفنادق أو المنتجات الزراعية أو الحيوانية أو غيرها؟

٣٤٧. ما حكم كتابة سعر على السلعة أكثر من سعرها الحقيقي؟

٣٤٨. ما حكم عرض البائع على المشتري السلعة بأكثر من سعرها ثم يبيعها عليه بأكثر من سعرها الحقيقي؟

٣٤٩. ما حكم ما يفعله بعض كبار المستثمرين في سوق الأسهم من تلاعب يؤدي إلى خفض قيمة الأسهم ثم شرائها من صغار المستثمرين بهذا السعر المنخفض؟ ولماذا؟ وهل يحق لمن انخدع وتضرر بسبب تصرف مستثمر معين أن يسترد ما باعه عليه من أسهم بسعر منخفض؟

٣٥٠. ما حكم ما يفعله بعض كبار المستثمرين بشراء أسهم كثيرة يؤدي إلى ارتفاع قيمة الأسهم المماثلة لما اشتروه ثم يبيع تلك الأسهم بسعر مرتفع؟ وهل يحق لمن انخدع وتضرر بسبب تصرف مستثمر معين أن يرد ما اشتراه منه بسعر مرتفع؟

٣٥١. ما حكم الشرط الجزائي؟

٣٥٢. ما الشروط التي تراعى في الشرط الجزائي؟

٣٥٣. ما الحكم إذا كان الشرط الجزائي غير عادل؟

٣٥٤. ما حكم عبارة: ((البضاعة لا ترد ولا تستبدل))؟

وَمَعَهُ: التَّمَارِينُ عَلَى عَمَلِ الْفُقَهَاءِ

٣٥٥. هل يصح أن يشترط على المشتري في رد السلعة أن يشتري بقيمتها سلعةً أخرى ولا يسمح له باسترداد ثمنها؟
٣٥٦. هل يصح اشتراط حلول جميع الأقساط إذا تأخر المدين عن سداد قسط واحد؟
٣٥٧. ما حكم اشتراط رد البضائع محدودة الصلاحية إذا لم تشتتر؟
٣٥٨. هل يصح أن يضع البائع سلعةً عند صاحب ويجعل له الخيار في شرائها مدة معلومة؟
٣٥٩. ما حكم التسعير في أجور العقار؟
٣٦٠. هل يجوز التسعير من قبل الدولة في حال حصر بيع بعض السلع أو مزاوله بعض المهن على أناس معينين؟
٣٦١. ما حكم خضوع عقود الإذعان لرقابة الدولة وللتسعير العادل؟
٣٦٢. ما حكم التسعير على أصحاب الوكالات الحصرية؟

٩٧. استخراج من الباب مثالا على القواعد الآتية:

الربط بأصول الفقه

- (أ) الأصل حمل الكلام على الحقيقة^(١٠).
- (ب) الخراج بالضمان^(١١).
- (ج) الضرر يزال^(١٢).
- (د) الاحتجاج بعمل أهل المدينة^(١٣).

٩٢. خيار المجلس.

مسائل للبحث والمناظرة

هل ينحصر الخيار في المذهب في الأقسام التي ذكرها المؤلف - رحمه الله -؟

مهارة تحرير المذهب

(١٠) ١٢٩٩

(١١) ١٣٠٤

(١٢) ١٣٠٣

(١٣) ١٣١٣

بَابُ السَّلْمِ

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمَ
النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَهُمْ يُسَلِّفُونَ فِي الثَّمَارِ
السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ، فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي ثَمَرٍ،
فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى
أَجَلٍ مَعْلُومٍ».

وَيَصِحُّ السَّلْمُ فِي كُلِّ مَا يُضَبَطُ بِالصِّفَاتِ
إِذَا ضَبَطَهُ بِهَا، وَذَكَرَ قَدْرَهُ بِمَا يُقَدَّرُ بِهِ مِنْ
كَيْلٍ، أَوْ وَزْنٍ، أَوْ ذَرَعٍ، أَوْ عَدَدٍ، وَجَعَلَ لَهُ
أَجَلًا مَعْلُومًا، وَأَعْطَاهُ التَّمَنَّ قَبْلَ تَفَرُّقِهِمَا.

وَيَجُوزُ السَّلْمُ فِي شَيْءٍ يَقْبِضُهُ أَجْزَاءً
مُتَفَرِّقَةً، فِي أَوْقَاتٍ مَعْلُومَةٍ.
وَإِنْ أَسْلَمَ تَمَنًّا وَاحِدًا فِي شَيْئَيْنِ لَمْ يَجُزْ
حَتَّى يُبَيِّنَ تَمَنَّ كُلِّ جِنْسٍ مِنْهُمَا.

وَمَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ لَمْ يَصْرِفْهُ إِلَى غَيْرِهِ،
وَلَمْ يَجُزْ لَهُ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَلَا الْحَوَالَةَ بِهِ،
وَتَجُوزُ الْإِقَالَةُ فِيهِ، وَفِي بَعْضِهِ؛ لِأَنَّهَا فَسَخٌ.

* * *

[٥٨] باب السلم

٣١٣. أكمل الفراغ: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (من أسلف في ثمر فليسلف في معلوم، و..... معلوم، إلى معلوم).

(أ) (كيل)، (وزن)، (أجل).

(ب) (قدر)، (شيء)، (زمن).

(ج) (قدر)، (نوع)، (أجل).

(د) (جنس)، (نوع)، (وقت).

٣١٤. لا يصح السلم فيما يضبط بالصفات.

(أ) صح.

(ب) خطأ.

٣١٥. من شروط السلم: ذكر القدر فيما يقدر به:

(أ) كيلا فقط.

(ب) كيلا ووزنا فقط.

(ج) كيلا ووزنا وذرا فقط.

(د) كيلا ووزنا وذرا وعددا.

٣١٦. يشترط في عقد السلم..:

(أ) تسليم الثمن والسلعة في مجلس العقد.

(ب) كون الثمن والسلعة مؤجلين.

(ج) تسليم الثمن في مجلس العقد.

(د) تسليم السلعة المباعة في مجلس العقد.

٣١٧. ما حكم السلم في شيء يقبضه أجزاء متفرقة؟

(أ) يصح سواء كانت الأوقات معلومة أو لا.

(ب) لا يصح مطلقاً.

(ج) يصح إذا كانت أوقات التسليم معلومة.

(د) يصح إذا كان الثمن يسلم في أوقات متفرقة.

٣١٨. ما حكم بيع المسلم فيه قبل قبضه.

(أ) لا يصح.

(ب) يصح إذا كان الثمن مقبوضاً قبل ذلك.

(ج) يصح إذا كان السلم في المكيلات دون الموزونات.

(د) يصح مطلقاً.

الأسئلة المقالية الشاملة

٢٩٩. ما حديث باب السلم؟ وما معناه؟

٣٠٠. ما شروط السلم؟

٣٠١. ما حكم السلم على عدة أقساط؟

٣٠٢. ما حكم السلم في صنفين؟

٣٠٣. ما المحاذير التي ذكرها المؤلف في السلم؟

٣٠٤. ما حكم الإقالة في السلم كلياً أو جزئياً؟

المسائل المعاصرة

٣٦٣. هل يجوز أن يكون رأس مال السلم من الأوراق النقدية؟

٣٦٤. ما حكم ما يجري في السوق المالية من تأخير تسليم الثمن في العقود الآجلة؟

٣٦٥. ما حكم ما يجري في بعض عقود التوريد من تأخير الثمن عن مجلس العقد؟

٣٦٦. ما التكييف الفقهي لعقد التوريد؟

٣٦٧. هل يعتبر من صور السلم المعاصر: الشراء الآجل من الصناعيين والمزارعين والحرفيين

للمعدات والآلات التي يحتاجونها بمنتجاتهم التي يسلمونها في مجلس العقد؟

٣٦٨. "اتفاق تاجر مع محتاج على سيارة يسلمها له المحتاج في وقت آجل بثمن يدفعه

التاجر في مجلس العقد" ما تكييف هذا العقد؟

٣٦٩. ما حكم ما يجري في السوق المالية من بيع السلعة المتعاقد عليها سلماً وهي في ذمة

البائع الأول؟

٣٧٠. هل يجوز وضع شرط جزائي عند تأخر المدين عن تسليم المسلم فيه؟

٣٧١. هل يجوز للقاضي النظر بما يحقق العدل إذا حصلت ظروف طارئة تسببت في غلاء

فاحش للمسلم فيه ولم يكن المسلم إليه متسبباً في ذلك؟

١٠٠. يقوم بعض التجار بإعطاء أصحاب الثمار قروضا قبل نضج الثمار بفترة تصل إلى أربعة أشهر أو تزيد، على أن يتم تسديد هذا القرض عن طريق الثمار مع عدم الاتفاق على سعر معين لها، بل تحدد الأسعار أيام النضج. فما صحة هذا العقد؟ مع العلم بأنه لا يتم تحديد كمية معينة للثمار، وإنما تحدد مدة معينة يسلم فيها محصول الثمار الذي ينتجه البستان في هذه المدة. [فتاوى اللجنة ١٤/١٠٦].

٩٨. استخرج من الباب:

أ) مثالا للاحتجاج بالإجماع^(١٤).

ب) مثالا للاحتجاج بالقياس مع بيان نوعه وأركانه^(١٥).

٩٣. حكم السلم الحال.

ما مراد الحنابلة بمنع السلم الحال؟

(١٤) ١٣١٤

(١٥) ١٣١٦

بَابُ الْقَرْضِ

عَنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْرًا، فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ ابْنُ الصَّدَقَةِ، فَأَمَرَ أَبَا رَافِعٍ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ أَبُو رَافِعٍ، فَقَالَ: لَمْ أَجِدْ فِيهَا إِلَّا خِيَارًا رَبَاعِيًّا، فَقَالَ: «أَعْطُوهُ؛ فَإِنَّ خَيْرَ النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قِضَاءً».

وَمَنْ اقْتَرَضَ شَيْئًا فَعَلَيْهِ رَدُّ مِثْلِهِ، إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا، وَيَجُوزُ أَنْ يَرُدَّ خَيْرًا مِنْهُ لِلْخَبَرِ، وَأَنْ يَقْتَرِضَ تَفَارِيقَ، وَيَرُدَّ جُمْلَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ بِشَرْطٍ.

وَإِنْ أَجَلَهُ لَمْ يَتَأَجَّلْ.

وَلَا يَجُوزُ شَرْطُ شَيْءٍ يَنْتَفِعُ بِهِ الْمُقْرِضُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ رَهْنًا أَوْ كَفِيلًا.

وَلَا تُقْبَلُ هَدِيَّةُ الْمُقْتَرِضِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا عَادَةٌ بِهَا قَبْلَ الْقَرْضِ.

[٥٩] باب القرض

٣١٩. عن أبي رافع: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بكرة فقدمت عليه إبل الصدقة فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكرة فرجع إليه أبو رافع فقال لم أجد فيها إلا خياراً ربيعياً فقال (.....) أكمل الفراغ:

(أ) كل قرض جر نفعاً فهو ربا.

(ب) لا تعطوه.

(ج) أعطوه فإن خير الناس أحسنهم قضاء.

(د) أعطوه قرضه ولا تزيدوا.

٣٢٠. رد القرض يكون ب...:

(أ) المثل مطلقاً.

(ب) القيمة مطلقاً.

(ج) المثل إن كان مثلياً.

(د) المثل أو القيمة حسب ما يختاره المقرض.

(هـ) المثل أو القيمة حسب ما يختاره المقرض.

٣٢١. إذا أجل القرض...

(أ) لم يتأجل.

(ب) لم يجب قبل أجله.

(ج) وجبت الزيادة فيه.

٣٢٢. ما حكم اشتراط المقرض على المقرض رهناً أو كفيلاً؟

(أ) يصح.

(ب) يبطل القرض والشرط.

(ج) يصح القرض ويبطل الشرط.

(د) يصح في الرهن دون الكفيل.

٣٢٣. ما حكم قبول الهبة من المقترض؟

(أ) يجوز إلا إذا نوى بها الربا.

(ب) يجوز إلا إذا كانت أكثر من قيمة القرض.

(ج) لا يجوز.

(د) لا يجوز إلا إذا كانت بينهما عادة بها قبل القرض.

الأسئلة المقالية الشاملة

٣٠٥. ما حكم الإحسان في وفاء القرض؟

٣٠٦. ما الواجب في رد القرض؟

٣٠٧. ما حكم رد القرض بخير منه؟

٣٠٨. ما حكم رد ما اقترضه تفاريق جملة واحدة؟

٣٠٩. هل القرض يتأجل؟

٣١٠. ما حكم شرط نفع للمقترض في القرض؟

٣١١. ما حكم الهدية للمقرض؟

المسائل المعاصرة

٣٧٢. هل يجوز التعامل بجمعية الموظفين؟

٣٧٣. ما الحكم إذا اشترط في جمعية الموظفين أن تدور دورة ثانية أو أكثر وأن يكون

المتقدم في الدورة الأولى متأخرًا في الثانية؟

٣٧٤. ما حكم ما تفعله المصارف الربوية من إعطاء زيادة لمن يودع لديها أو يفتح لديها

حسابًا له أجل أو ما تدفعه المصارف من فائدة لمن يفتح لديها اعتمادًا؟

٣٧٥. ما حكم ما تأخذه المصارف الربوية من زيادة على من تقرض من عملائها؟

٣٧٦. ما حكم ما تأخذه البنوك من زيادة عند تأخر عملائها في تسديد القروض التي

أخذوها من البنك مباشرة أو عن طريق بطاقات الائتمان؟

٣٧٧. ما حكم الهدايا التي تقدمها البنوك لعملائها الذين لهم حسابات جارية لدى هذه

البنوك؟

١٠١. وضعت نقودي بينك في القاهرة، وطلبت منهم عدم إعطائي فوائدهم، ولكن بعد أيام وبعد أن غادرت القاهرة إلى المملكة العربية السعودية جاءني خطاب من إدارة البنك يقولون فيه: لقد تم السحب على الأرقام الموجودة في البنك، وهي مسلسل لمن يودعون نقودهم، وفاز رقمي من بين جملة الأرقام التي فازت بجوائز مالية، فأرسلوا لي أي فزت بمبلغ خمس جنيهات شهريا لمدة سنة، ويسألونني هل نضيف المبلغ إلى حسابكم أو تأخذه شهريا؟ فهل هذا يعتبر ربا أيضا؟ [فتاوى اللجنة ١٣/٣٤٧]

١٠٢. عندما يقترض شخص مبلغا من المال، وليكن (١٠٠ جنيه) على أن يسدد القيمة بعد سنوات من الاقتراض (١٠٠ جنيه) هل يوجد ربا ضمني في هذه العملية؟ لأن القيمة الشرائية (السوقية) للجنيه تقل بمرور الزمن عليها. [فتاوى اللجنة ١٤/١٤٦]

١٠٣. استدان رجل من صاحبه مبلغ (١٠٠ دينار) وأرجعها له بعد سنة، فطالبه صاحبه بدفع مبلغ (١٥٠ دينار) وذلك لأن الـ (١٥٠ دينار) الآن تعادل الـ (١٠٠) في ذلك الوقت. هل يجوز ذلك؟ وهل يصح الاتفاق من البداية على أخذ مبلغ يشتري به سيارة وإرجاعه بعد سنتين على أن يكون نفس ثمن السيارة؟ علما بأن المبلغ المأخوذ في البداية (٣٠٠٠ دينار) والمبلغ المرجع للدائن (٣٥٠٠ دينار). [فتاوى اللجنة ١٤/١٥٤]

٩٩. استخراج من الباب:

الربط بأصول الفقه

(أ) مثلا لقاعدة الأمور بمقاصدها^(١٦).

(ب) مثلا للاحتجاج بقول الصحابي^(١٧).

٩٤. هل القرض يتأجل بالتأجيل.

مسائل للبحث والمناظرة

قسّم أحوال الهدية بين المقرض والمقترض.

مهارة التقسيم

(١٦) ١٣٣٠+١٣٣١

(١٧) ١٣٣٠

بَابُ أَحْكَامِ الدَّيْنِ

مَنْ لَزِمَهُ دَيْنٌ مُوَجَّلٌ، لَمْ يُطَالَبْ بِهِ قَبْلَ أَجَلِهِ، وَلَمْ يُحَجَّرْ عَلَيْهِ مِنْ أَجَلِهِ، وَلَمْ يَحِلَّ بِفَلْسِيهِ، وَلَا مَوْتِهِ إِذَا وَثَّقَهُ الْوَرَثَةُ بِرَهْنٍ أَوْ كَفِيلٍ، وَإِنْ أَرَادَ سَفَرًا يَحِلُّ فِيهِ الدَّيْنُ قَبْلَ مُدَّتِهِ، أَوْ الْعَزْوُ تَطَوُّعًا، فَلِغَرِيمِهِ مَنَعُهُ، إِلَّا أَنْ يُوَثِّقَهُ بِذَلِكَ.

وَإِنْ كَانَ حَالًا عَلَى مُعْسِرٍ وَجَبَ انْظَارُهُ، وَإِنْ ادَّعَى الْأَعْسَارَ حُلْفَ وَخَلِي سَبِيلَهُ إِلَّا أَنْ يُعْرَفَ لَهُ مَالٌ قَبْلَ ذَلِكَ، فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ.

وَإِنْ كَانَ مُوسِرًا بِهِ لَزِمَهُ وَفَاؤُهُ، فَإِنْ أَبَى حُبَسَ حَتَّى يُوفِّيَهُ.

فَإِنْ كَانَ مَالُهُ لَا يَفِي بِهِ كُلِّهِ، فَسَأَلَ غُرْمَاؤُهُ الْحَاكِمَ الْحَجَرَ عَلَيْهِ، لَزِمَتْهُ إِجَابَتُهُمْ، فَإِذَا حَجَرَ عَلَيْهِ لَمْ يَجْزُ تَصَرُّفُهُ فِي مَالِهِ، وَلَمْ يُقْبَلْ إِقْرَارُهُ عَلَيْهِ وَيَتَوَلَّى الْحَاكِمُ قَضَاءَ دَيْنِهِ، فَيَبْدَأُ بِمَنْ لَهُ أَرْشٌ جِنَايَةٍ مِنْ رَقِيقِهِ، فَيَدْفَعُ إِلَيْهِ أَقْلَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ أَرْشِهَا، أَوْ قِيمَةَ الْجَانِي، ثُمَّ بِمَنْ لَهُ رَهْنٌ، فَيَدْفَعُ إِلَيْهِ أَقْلَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ دَيْنِهِ، أَوْ ثَمَنَ رَهْنِهِ، وَلَهُ أَسْوَةٌ الْغُرْمَاءِ فِي بَقِيَّةِ دَيْنِهِ، ثُمَّ مَنْ وَجَدَ مَتَاعَهُ الَّذِي بَاعَهُ بِعَيْنِهِ لَمْ يَتَلَفْ بَعْضُهُ، وَلَمْ يَزِدْ زِيَادَةً مُتَّصِلَةً، وَلَمْ يَأْخُذْ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئًا، فَلَهُ أَخْذُهُ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ عِنْدَ إِنْسَانٍ قَدْ أَفْلَسَ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ»، وَيُقَسَّمُ الْبَاقِي بَيْنَ

وَمَعَهُ: التَّمَارِينُ عَلَى عَمَلِ الْفُقَرَاءِ

الْغُرْمَاءِ عَلَى قَدْرِ دِيُونِهِمْ ، وَيُنْفِقُ عَلَى
الْمُفْلِسِ وَعَلَى مَنْ تَلَزَمَهُ مَوُوتُهُ مِنْ مَالِهِ إِلَى
أَنْ يُقْسَمَ ، وَإِنْ وَجَبَ لَهُ حَقٌّ بِشَاهِدٍ ، فَأَبَى أَنْ
يَخْلِفَ لَمْ يَكُنْ لِلْغُرْمَاءِ أَنْ يَخْلِفُوا .

* * *

[٦٠] باب أحكام الدين

الأسئلة الموضوعية

٣٢٤. من لزمه دين مؤجل، فهل يطالب به؟

- (أ) لم يتأجل، ووجب عليه حالا.
(ب) لم يطالب به قبل أجله.
(ج) إن كان الدين برهن لم يطالب به قبل أجله، وإلا طوب.
(د) إن كان الدين بكفيل لم يطالب به، وإلا طوب.

٣٢٥. ما حكم إنظار المعسر؟

- (أ) واجب.
(ب) مستحب.
(ج) واجب إذا كان الدين مؤجلا، ومستحب إذا كان الدين حالا.

٣٢٦. هل يقبل قول من ادعى الإعسار؟

- (أ) يقبل قوله بيمينه.
(ب) يقبل قوله ببينة.
(ج) إن عُرف له مال قبل لم يقبل قوله إلا ببينة، وإلا قُبِلَ قوله بيمينه.
(د) إن عُرف له مال قبل فلا يقبل قوله ولو أتى ببينة، وإلا حلف وحلّي سبيله.

٣٢٧. ما حكم الموسر الذي عليه دين يأبى وفاءه؟

- (أ) يحجر عليه في ماله.
(ب) يحبس حتى يوفي.
(ج) يجلد حتى يوفي.
(د) يجب إنظاره.

٣٢٨. ما حكم من كان له مال لا يفي بدينه كله؟

- (أ) يجب إنظاره حتى يجد.
(ب) يحبس حتى يوفي جميع الدين.
(ج) يحجر عليه.
(د) يحجر عليه إذا سأل غرماؤه الحاكم الحجر عليه.

٣١٢. ما أحكام الدين المؤجل؟

٣١٣. ما أحكام الدين الحال، مع بيان أقسام الناس فيه؟

٣٧٨. هل يجوز ربط الديون بمستوى الأسعار؟

٣٧٩. كيف يكون سداد الدين عند رخص النقود أو غلائها؟

٣٨٠. هل يصح اشتراط الدائن على المدين أنه إذا عجز عن سداد قسط واحد تحل جميع

الأقساط؟

٣٨١. ما حكم بيع الدين على المدين بذهب أو فضة أو نقد مؤجل أكثر من مقدار

الدين؟

٣٨٢. هل يجوز فسخ الدين بالدين؟

٣٨٣. هل يجوز وضع غرامة مالية جزائية على المدين عند تأخره عن السداد؟

٣٨٤. هل يجوز بيع الدين على غير المدين بنقد مؤجل؟

٣٨٥. ما حكم بيع الدين على غير المدين بذهب أو فضة مؤجل؟

٣٨٦. هل يجوز بيع الأوراق المالية التجارية بذهب أو فضة أو نقد؟

٣٨٧. هل يجوز بيع الدين المؤجل على غير من هو عليه بنقد معجل؟

١٠٤. ما قولكم دام فضلكم في شخص مطالب بدين، وهو لا يملك شيئاً من حطام

الدنيا حتى قوت يومه يتكلف، وليس له بدخل في الوقت الحاضر لسداد الدين للعجز

الذي يتكبده في المعيشة من الفقر. فهل يرغم شرعاً في دفع ذلك، أو يسجن بواسطة

السلطات وجهات الاختصاص ويصبح ضحية في زاوية سجون الشرطة الذي هو ورطة

بدون رحمة، ولم يكن لديها مستشار قضائي أسوة ببلاد العالم الإسلامي لينظر في

القضايا والصكوك وتمييزها، وحالته كما يعلمها الله في إعسار ومرض؟ أم ماذا الحكم

الشرعي بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم؟ أفتونا مأجورين، رعاكم الله،

وأبقاكم منبعاً للعلم الصحيح الشرعي الشريف، وللفتاوى مورداً، في ظل حكومتنا السنية

أيدها الله ذخرًا، إنه مجيب سميع. [فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم ٥/٨]

١٠٠. استخراج من الباب:

- أ) فرعاً مندرجاً تحت قاعدة: (الضرر لا يزال بمثله)^(١٨).
ب) مثلاً لقاعدة: (إذا ضاق الأمر اتسع)^(١٩).
ج) مثلاً لقاعدة: (إذا اتسع الأمر ضاق)^(٢٠).
د) مثلاً لقاعدة: (الضرر يدفع بقدر الإمكان)^(٢١).
هـ) مثلاً لقاعدة: (الضرر يزال)^(٢٢).

مسائل للبحث والمناظرة ٩٥ . حكم معاينة المماطل بالمال.

مهارة فهم كلام الفقهاء كيف تجمع بين قول المؤلف - رحمه الله - : (من لزمه دين مؤجل لم يطالب به قبل أجله)، وقوله في الباب السابق في القرض: (وإن أجله لم يتأجل)؟

مهارة التقسيم ذكر المؤلف ثلاثة أقسام للمدين، فما هي؟

(١٨) ١٣٣٥

(١٩) ١٣٣٨

(٢٠) ١٣٤١

(٢١) ١٣٤٩

(٢٢) ١٣٤٣

بَابُ الْحَوَالَةِ وَالضَّمَانِ

وَمَنْ أُحِيلَ بِدَيْنِهِ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ مِثْلُهُ
فَرَضِي، فَقَدْ بَرِيَ الْمُحِيلُ، وَمَنْ أُحِيلَ عَلَى
مَلِيٍّ لَزِمَهُ أَنْ يَحْتَالَ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ:
«إِذَا اتَّبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ».

وَإِنْ ضَمِنَهُ عَنْهُ ضَامِنٌ، لَمْ يَبْرَأْ وَصَارَ
الدَّيْنُ عَلَيْهِمَا، وَلِصَاحِبِهِ مُطَالَبَةٌ مَنْ شَاءَ
مِنْهُمَا، فَإِنْ اسْتَوْفَى مِنَ الْمَضْمُونِ عَنْهُ أَوْ
أَبْرَأَهُ بَرِيَ ضَامِنُهُ، وَإِنْ أَبْرَأَ الضَّامِنُ لَمْ يَبْرَأِ
الأَصِيلُ، وَإِنْ اسْتَوْفَى مِنَ الضَّامِنِ رَجَعَ
عَلَيْهِ.

وَمَنْ تَكَفَّلَ بِإِحْضَارِ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَلَمْ
يُحْضِرْهُ لَزِمَهُ مَا عَلَيْهِ، فَإِنْ مَاتَ بَرِيَ كَفِيلُهُ.

[٦١] باب الحوالة والضمان

الأسئلة الموضوعية

٣٢٩. من أحيل بدينه على من عليه مثله فرضي....

- (أ) ثبت الدين على المحيل والمحال عليه.
(ب) ثبت الدين على المحال عليه وبرئ المحيل.
(ج) سقط الدين.
(د) وجب على المحيل نصف الدين، وعلى المحال عليه نصفه.

٣٣٠. هل يبرأ المدين إذا ضمنه شخص؟

- (أ) لا يبرأ، ويبقى الدين عليه وحده.
(ب) لا يبرأ، ويصير الدين عليهما.
(ج) يبرأ، وينتقل الدين على الضامن.
(د) يبرأ، ويستحب للضامن الوفاء عنه.

٣٣١. يبرأ الضامن في حالة:

- (أ) استيفاء الدين من المضمون عنه.
(ب) إبراء المضمون عنه.
(ج) جميع ما سبق.

٣٣٢. من تكفل بإحضار شخص عليه دين، فلم يحضره، فماذا يلزمه؟

- (أ) يجبس حتى يحضره.
(ب) يلزمه الدين.
(ج) يلزمه الدين إذا ثبت أن المدين معسر.
(د) يلزمه الدين إذا ثبت أن المدين موسر.

٣٣٣. هل يبرأ الكفيل إذا مات المكفول؟

- (أ) يبرأ.
(ب) لا يبرأ.
(ج) يبرأ إذا أوصى المكفول بذلك.
(د) يبرأ إذا كان في تركة المكفول ما يكفي لوفاء الدين.

٣١٤ . ما شروط لزوم الحوالة؟

٣١٥ . ما أثر الضمان؟

٣١٦ . بماذا يبرأ الضامن وبماذا يبرأ الأصيل في باب الضمان؟

٣١٧ . ما أثر الكفالة؟

٣١٨ . بم يبرأ الكفيل؟

٣٨٨ . هل تجوز حوالة المال من بلد لآخر إذا كانت بدون مقابل أو بمقابل؟

٣٨٩ . ماذا تسمى الحوالة بأجرة؟

٣٩٠ . ما تكييف طلب المحيل تحويل ماله بعملة أخرى؟

٣٩١ . ما الذي يجب في حال الصرف مع الحوالة؟

٣٩٢ . ما الذي يجب إذا كان الصرف لدى غير المصرف؟

٣٩٣ . ما حكم الحوالة عن طريق المصارف الربوية؟

٣٩٤ . هل يجوز للمسلم ضمان دين نشأ عن تعامل محرم كديون البنوك الربوية؟

٣٩٥ . عرف التأمين التجاري؟ وما حكمه؟

٣٩٦ . عرف التأمين التعاوني؟ وما حكمه؟

٣٩٧ . صناديق العوائل، من أي أنواع التأمين؟

٣٩٨ . ما حكم خطاب الضمان؟

٣٩٩ . عرف الاعتماد المستندي؟ وما حكمه؟

٤٠٠ . ما الحكم إذا كان المصرف يأخذ في الاعتماد المستندي فوائد مقابل السداد؟

٤٠١ . ما حكم الكفالة التجارية المتعلقة باستخدام غير المواطن لترخيص نشاط صدر

لمواطن؟

٤٠٢ . ما حكم الشركات إذا كانت الكفالة التجارية فيها مشاركة فعلية من المواطن لغير

المواطن؟

الربط بأصول الفقه

١٠١. استخراج من الباب:

(أ) الأمر يقتضي الوجوب^(٢٣).

(ب) التابع تابع^(٢٤).

(ج) المفرد المعرف بأل للعموم^(٢٥).

مسائل للبحث والمناظرة

٩٦. حكم أخذ الأجرة على الضمان.

المناقشة الفقهية

ناقش قول الشارح بعدم لزوم قبول الحوالة الفقهية.

(٢٣) ١٣٥٤

(٢٤) ١٣٥٧

(٢٥) ١٣٦٠

بَابُ الرَّهْنِ

وَكُلُّ مَا جَازَ بَيْعُهُ جَازَ رَهْنُهُ، وَمَا لَا، فَلَا.
وَلَا يُلْزَمُ إِلَّا بِالْقَبْضِ، وَهُوَ نَقْلُهُ إِنْ كَانَ
مَنْقُولًا، وَالتَّخْلِيَةُ فِيمَا سِوَاهُ.

وَقَبْضُ أَمِينِ الْمُرْتَهِنِ يَقُومُ مَقَامَ قَبْضِهِ.
وَالرَّهْنُ أَمَانَةٌ عِنْدَ الْمُرْتَهِنِ أَوْ أَمِينِهِ، لَا
يَضْمَنُهُ إِلَّا أَنْ يَتَعَدَّى.

وَلَا يَنْتَفِعُ بِشَيْءٍ مِنْهُ إِلَّا مَا كَانَ مَرْكُوبًا أَوْ
مَحْلُوبًا، فَيَرْكَبُ وَيَحْلِبُ بِقَدْرِ الْعَلْفِ،
وَالرَّاهِنُ غُنْمُهُ مِنْ غَلَّتِهِ وَكَسْبِهِ وَنَمَائِهِ، لَكِنَّهُ
يَكُونُ رَهْنًا مَعَهُ، وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ مِنْ مُؤْنَتِهِ
وَمَخْزَنِهِ وَكَفَنِهِ إِنْ مَاتَ، وَإِنْ أَتْلَفَهُ أَوْ أَخْرَجَهُ
مِنَ الرَّهْنِ بَعَثَ أَوْ اسْتَيْلَأَ، فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهُ
يَكُونُ رَهْنًا مَكَانَهُ، وَإِنْ جَنَى عَلَيْهِ غَيْرُهُ، فَهُوَ
الْحَصْمُ فِيهِ، وَمَا قَبِضَ بِسَبَبِهِ، فَهُوَ رَهْنٌ، وَإِنْ
جَنَى الرَّهْنُ، فَالْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ أَحَقُّ بِرَقَبَتِهِ،
فَإِنْ فَدَاهُ فَهُوَ رَهْنٌ بِحَالِهِ.

وَإِذَا حَلَّ الدَّيْنُ، فَلَمْ يُوفِهِ الرَّاهِنُ بَيْعَ
الرَّهْنِ وَوُفِّيَ الْحَقُّ مِنْ ثَمَنِهِ، وَبَاقِيهِ لِلرَّاهِنِ.
وَإِذَا شَرِطَ الرَّهْنُ أَوْ الضَّمِيمُ فِي بَيْعِ،
فَأَبَى الرَّاهِنُ أَنْ يُسَلِّمَهُ، أَوْ أَبَى الضَّمِيمُ أَنْ
يَضْمَنَ، حُيِّرَ الْبَائِعُ بَيْنَ الْفَسْخِ أَوْ إِقَامَتِهِ بِلَا
رَهْنٍ وَلَا ضَمِيمٍ.

عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَمَلَةَ الْفُقَهَاءِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

[٦٢] باب الرهن

الأسئلة الموضوعية

٣٣٤. ما الذي يصح رهنه مما يأتي:

(أ) الكلب.

(ب) الحشرات.

(ج) السيارة.

(د) الخمر.

(هـ) السمك في الماء.

٣٣٥. هل الرهن عقد لازم؟

(أ) الرهن يلزم بالإيجاب والقبول.

(ب) الرهن عقد غير لازم.

(ج) الرهن لا يلزم إلا بالقبض.

(د) الرهن لا يلزم إلا ببيعه.

٣٣٦. هل يد المرتهن على الرهن يد ضمان أم أمانة؟

(أ) يد أمانة.

(ب) يد ضمان.

(ج) يد أمانة في المنقول دون غيره.

(د) يد ضمان في المنقول دون غيره.

٣٣٧. ما حكم انتفاع المرتهن بالمرهون؟

(أ) لا ينتفع بشيء منه.

(ب) ينتفع به بما لا يضر المرهون.

(ج) لا ينتفع به إلا إذا كان منقولاً.

(د) لا ينتفع به إلا ما كان مركوباً أو مخلوباً بقدر علفه.

٣٣٨. إذا بيع الرهن، واستوفي الحق من ثمنه، وبقي زيادة من ثمنه، فهي لمن؟
 (أ) للراهن.
 (ب) للمرتهن.
 (ج) تقسم بين الراهن والمرتهن على السوية.
 (د) ترجع إلى بيت مال المسلمين.

الأسئلة المقالية الشاملة

٣١٩. هل الرهن لازم؟
 ٣٢٠. هل الرهن مضمون على المرتهن؟
 ٣٢١. ما حكم الانتفاع بالمرهون؟
 ٣٢٢. ما الحكم في جناية المرهون؟
 ٣٢٣. ما أثر الرهن وثمرته؟
 ٣٢٤. ما أثر اشتراط الرهن أو الضمين في البيع؟

المسائل المعاصرة

٤٠٣. هل يجوز رهن أسهم الشركات؟
 ٤٠٤. هل يجوز رهن الشيك؟
 ٤٠٥. هل يصح رهن بطاقة الاحوال ودفتر العائلة والجواز ونحوها؟

استفتاءات

١٠٥. رجل عليه دين لرجل آخر، رهن المدين به قطعة أرض فهل لرب الدين أن ينتفع بتلك الأرض المرهونة بالزراعة أو الإيجار أو نحوها؟ [فتاوى اللجنة ١٤/١٧٧]

الربط بأصول الفقه

١٠٢. استخرج من الباب:
 (أ) مثلاً على ضابط فقهي^(٢٦).
 (ب) مثلاً على قاعدة: (الخراج بالضمان)^(٢٧).
 (ج) مثلاً على قاعدة: (التابع تابع)^(٢٨).
 (د) مثلاً على قاعدة: (الضرر يزال)^(٢٩).

(٢٦) ١٣٦٢

(٢٧) ١٣٧٢

(٢٨) ١٣٧٣

(٢٩) ١٣٨٢

مسائل للبحث والمناظرة ٩٧. حكم الانتفاع بالمرهون.

مهارة التقسيم تقسيم العقود من حيث الجواز واللزوم، مع بيان القسم الذي يندرج الرهن تحته.

بَابُ الصُّلْحِ

وَمَنْ أَسْقَطَ بَعْضَ دَيْنِهِ، أَوْ وَهَبَ غَرِيمَهُ
بَعْضَ الْعَيْنِ الَّتِي لَهُ فِي يَدِهِ، جَازَ مَا لَمْ يَجْعَلْ
وَفَاءَ الْبَاقِي شَرْطًا فِي الْهَبَةِ وَالْإِبْرَاءِ، أَوْ
يَمْنَعُهُ حَقُّهُ إِلَّا بِذَلِكَ، أَوْ يَضَعُ بَعْضَ الْمُؤَجَّلِ
لِيُعْجَلَ لَهُ الْبَاقِي.

وَيَجُوزُ اقْتِضَاءُ الذَّهَبِ مِنَ الْوَرَقِ،
وَالْوَرَقِ مِنَ الذَّهَبِ، إِذَا أَخَذَهَا بِسِعْرِ يَوْمِهَا
وَتَقَابُضًا فِي الْمَجْلِسِ.

وَمَنْ كَانَ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ حَقٌّ لَا يَعْلَمُهُ
الْمُدْعَى عَلَيْهِ، فَصَالَحَهُ عَلَى شَيْءٍ، جَازَ، فَإِنْ
كَانَ أَحَدُهُمَا يَعْلَمُ كَذِبَ نَفْسِهِ، فَالْصُّلْحُ بَاطِلٌ
فِي حَقِّهِ.

وَمَنْ كَانَ لَهُ حَقٌّ عَلَى رَجُلٍ لَا يَعْلَمَانِ
قَدْرَهُ، فَاصْطَلَحَا عَلَيْهِ، جَازَ.

* * *

[٦٣] باب الصلح

الأسئلة الموضوعية

٣٣٩. ما حكم وضع بعض الدين المؤجل ليعجل له الباقي؟

(أ) يجب.

(ب) يستحب.

(ج) يجوز.

(د) لا يجوز.

٣٤٠. يشترط لاقتضاء الذهب من الفضة أو العكس:

(أ) أخذها بسعر الصرف في يوم الاقتضاء، والتقابض في المجلس.

(ب) أخذها بسعر الصرف في يوم القرض، والتقابض في المجلس.

(ج) التقابض في المجلس فقط.

(د) أخذها بسعر الصرف أو زيادة يسيرة لا تخرج عن العادة.

٣٤١. من كان له حق على رجل لا يعلمان قدره فهل يجوز الصلح؟

(أ) يجوز.

(ب) لا يجوز.

(ج) يجوز في حق من عليه الحق دون الآخر.

(د) يجوز في حق من له الحق دون الآخر.

الأسئلة المقالية الشاملة

٣٢٥. استخرج من الباب أنواع الصلح مع بيان أحكام كل واحد منها.

٣٢٦. ما شروط النوع الأول من الصلح؟

٣٢٧. ما حكم المصالحة عن الذهب بفضة أو عكسه؟

٣٢٨. ما الصلح على إنكار؟ وما حكمه؟

٣٢٩. ما حكم الصلح عن حق مجهول؟

استفتاءات

١٠٦. تسلفت دراهم من إنسان (عملة فرنسية) على أن أرجعها له في فرنسا ولكن لما

جاء إلى الجزائر طلب مني أن أعطيه دراهم جزائرية بالزيادة. ما الحكم في ذلك؟ [فتاوى

اللجنة ١٤/١٤٣]

الربط بأصول الفقه . ١٠٣ . استخراج من الباب:

(أ) مثلاً على قاعدة: (الأصل في العقود الإباحة والصحة)^(٣٠).

مسائل للبحث والمناظرة . ٩٨ . اقتضاء الذهب من الفضة.

بَابُ الْوَكَالَةِ

وَهِيَ جَائِزَةٌ فِي كُلِّ مَا تَجُوزُ النِّيَابَةُ فِيهِ،
إِذَا كَانَ الْمَوْكَلُ وَالْوَكِيلُ مِمَّنْ يَصِحُّ ذَلِكَ مِنْهُ.
وَهِيَ عَقْدٌ جَائِزٌ، يَبْطُلُ بِمَوْتِ كُلِّ وَاحِدٍ
مِنْهُمَا، وَفَسْخِهَا لَهَا، وَجُنُونِهِ، وَالْحَجْرُ عَلَيْهِ
لِسَفْهِهِ، وَكَذَلِكَ الشَّرَكَةُ وَالْمُسَاقَاةُ وَالْمُزَارَعَةُ
وَالْجَعَالَةُ وَالْمُسَابَقَةُ.

وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يَفْعَلَ إِلَّا مَا يَتَنَاوَلُهُ الْإِذْنُ
لَفْظًا أَوْ عُرْفًا، وَلَيْسَ لَهُ تَوْكِيلُ غَيْرِهِ، وَلَا
الشَّرَاءُ مِنْ نَفْسِهِ، وَلَا الْبَيْعُ لَهَا إِلَّا بِإِذْنِ.
وَإِنْ اشْتَرَى لِإِنْسَانٍ مَا لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِيهِ،
فَأَجَازَهُ؛ جَازَ، وَإِلَّا لَزِمَ مَنْ اشْتَرَاهُ.

وَالْوَكِيلُ أَمِينٌ، لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيمَا يَتَلَفُ
إِذَا لَمْ يَتَعَدَّ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ وَالنَّالِفِ
وَنَفِي التَّعَدِّيِّ، وَإِذَا قَضَى الدَّيْنَ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ
ضَمِنَ، إِلَّا أَنْ يَقْضِيَهُ بِحَضْرَةِ الْمَوْكَلِ.
وَيَجُوزُ التَّوَكِيلُ بِجُعْلِ وَبِغَيْرِهِ، وَلَوْ قَالَ:
بِعْ هَذَا بَعَشْرَةَ، فَمَا زَادَ فَالْكَ؛ صَحَّ.

[٦٤] باب الوكالة

الأسئلة الموضوعية

٣٤٢. هل الوكالة عقد جائز أم لازم؟

(أ) جائز للطرفين.

(ب) لازم للطرفين.

(ج) جائز للوكيل لازم للموكل.

(د) جائز للموكل لازم للوكيل.

٣٤٣. من مبطلات الوكالة:

(أ) موت الموكل.

(ب) موت الوكيل.

(ج) موت الوكيل أو الموكل.

(د) اشتراط العوض فيها.

٣٤٤. من العقود الجائزة - غير اللازمة -:

(أ) الشركة، والجماعة، والمساقاة، والمزارعة، والمسابقة.

(ب) البيع، والإجارة، والمساقاة، والمزارعة، والوكالة.

(ج) الوكالة، والبيع، والشركة، والجماعة.

(د) البيع، والجماعة، والمساقاة، والمزارعة.

٣٤٥. إذا اختلف الموكل والوكيل في التلف، فالقول قول من؟

(أ) قول الموكل.

(ب) قول الوكيل.

(ج) لا يقبل قول أي منهما بلا بينة.

٣٤٦. لو قال زيدٌ لعمرو: (بع هذا الكتاب بخمسة ريالات، وما زاد فهو لك) فهل

يصح ذلك؟

(أ) يصح.

(ب) لا يصح.

٣٣٠. ما شرط صحة الوكالة؟
٣٣١. هل الوكالة عقد جائز أو لازم؟ - ثم اذكر خمسة عقود أخرى تشاركها في هذا الحكم.
٣٣٢. بم تبطل الوكالة؟
٣٣٣. ما حدود تصرف الوكيل؟
٣٣٤. ما حكم شراء الفضولي؟
٣٣٥. هل يضمن الوكيل التلف؟ وهل يقبل قوله في دعوى الرد والتلف ونفي التعدي؟
٣٣٦. هل يضمن الوكيل إذا قضى الدين بغير بينة؟
٣٣٧. ما حكم التوكيل بجعل؟ وهل يصح أن يكون الجعل بصيغة: (بع هذا بعشرة فما زاد فلك)؟

١٠٧. أنا رجل رئيس قسم من أقسام مؤسسة كبيرة، وقد أعطيت مبلغا من المال من الرئيس العام لهذه المؤسسة، ليس مباشرة ولكن عن طريق رئيس قسم أكبر من القسم الذي رأسه، أعطيت هذا المبلغ لأتولى توزيعه على الفقراء والمساكين بطريقتي، وأنا لا أدري هل هذا المبلغ زكاة أم تبرع، فتصرفت في هذا المبلغ فوزعت جزءا منه على الفقراء والمساكين، وجزءا طبعت به كتباً دينية، وجزءا أخذت به أثاثا مكتبيا للقسم الذي رأسه، وهو من أقسام المؤسسة التي يرأسها من دفع المبلغ المذكور، وجزءا أخذته لنفسني؛ لأنني - كما يعلم الله - من ضمن الأصناف الثمانية الذين تحل عليهم الصدقة، فما حكم عملي هذا؟ علما أنني مديون ولا أستطيع إخبار باذل المبلغ البتة. [فتاوى اللجنة
[٢٧١/١٤]

(أ) مثلاً لقاعدة: (الأصل في المعاملات الإباحة والصحة)^(٣١).

(ب) مثلاً لقاعدة: (المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً)^(٣٢).

(ج) مثلاً للاحتجاج بقول الصحابي المخالف للقياس^(٣٣).

٩٩ . حكم مسألة: (بع هذا بعشرة فما زاد فهو لك).

مهارة الجمع بين كيف تجمع بين حديث النهي عن الغرر، وقول ابن عباس رضي الله عنه بجواز مسألة: (بع هذا بعشرة فما زاد فهو لك)؟

(٣١) ١٣٩٢

(٣٢) ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣

(٣٣) ١٤١٢

بَابُ الشَّرِكَةِ

وَهِيَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ :
شَرِكَةُ الْعَنَانِ: وَهِيَ أَنْ يَشْتَرِكَا بِمَالَيْهِمَا
وَبَدَنَيْهِمَا.

وَشَرِكَةُ الْوُجُوهِ: وَهِيَ أَنْ يَشْتَرِكَا فِيمَا
يَشْتَرِيَانِ بِجَاهِهِمَا.

وَالْمُضَارَبَةُ: وَهِيَ أَنْ يَدْفَعَ أَحَدُهُمَا إِلَى
الْآخِرِ مَالًا يَتَّجِرُ فِيهِ وَيَشْتَرِكَا فِي رِبْحِهِ.

وَشَرِكَةُ الْأَبْدَانِ: وَهِيَ أَنْ يَشْتَرِكَا فِيمَا
يَكْتَسِبَانِ بِأَبْدَانِهِمَا مِنَ الْمُبَاحِ: إِمَّا بِصِنَاعَةٍ أَوْ
اِحْتِشَاشٍ أَوْ اصْطِْيَادٍ أَوْ نَحْوِهِ، كَمَا رُوِيَ عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَدْ أَنَّهُ قَالَ: اشْتَرَكْتُ أَنَا
وَسَعْدٌ وَعَمَّارٌ فِي يَوْمِ بَدْرٍ، فَجَاءَ سَعْدٌ بِأَسِيرَيْنِ
وَلَمْ آتِ أَنَا وَعَمَّارٌ بِشَيْءٍ.

وَالرِّبْحُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ عَلَى مَا شَرَطَاهُ
وَالْوَضِيعَةُ عَلَى قَدْرِ الْمَالِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ
يُجْعَلَ لِأَحَدِهِمَا دَرَاهِمٌ مُعَيَّنَةٌ وَلَا رِبْحُ شَيْءٍ
مُعَيَّنٍ.

وَالْحُكْمُ فِي الْمُسَاقَاةِ وَالْمُزَارَعَةِ كَذَلِكَ.
وَتُجْبَرُ الْوَضِيعَةُ مِنَ الرِّبْحِ.
وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْبَيْعُ نَسِيئَةً، وَلَا أَخْذُ شَيْءٍ
مِنَ الرِّبْحِ إِلَّا بِإِذْنِ الْآخِرِ.

عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَمَلَةَ الْفُقَهَاءِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

* * *

[٦٥] باب الشركة

الأسئلة الموضوعية

٣٤٧. (أن يشتركا بماليهما وبدنيهما)، هذا تعريف...

أ) شركة العنان.

ب) شركة الوجوه.

ج) شركة المضاربة.

د) شركة الأبدان.

٣٤٨. (أن يشتركا فيما يشتريان بجاههما) هذا تعريف...

أ) شركة العنان.

ب) شركة الوجوه.

ج) شركة المضاربة.

د) شركة الأبدان.

٣٤٩. (أن يدفع أحدهما إلى الآخر مالاً يتجر فيه ويشتركان في ربحه)، هذا تعريف...

أ) شركة العنان.

ب) شركة الوجوه.

ج) شركة المضاربة.

د) شركة الأبدان.

٣٥٠. (أن يشتركا فيما يكتسبان بأبدانهما) هذا تعريف...

أ) شركة العنان.

ب) شركة الوجوه.

ج) شركة المضاربة.

د) شركة الأبدان.

٣٥١. (دفع زيدٌ إلى عمرو مالاَ قدره ألف ريال، على أن يتاجر عمرو في المال، ويكون

الربح الحاصل بينهما نصفين)، ما نوع هذه الشركة؟

(أ) شركة العنان.

(ب) شركة الوجوه.

(ج) شركة المضاربة.

(د) شركة الأبدان.

٣٥٢. القاعدة في الشركات: أن الربح على

(أ) ما شرطاه.

(ب) قدر المال.

(ج) ما شرطاه إلا في العنان.

(د) قدر المال إلا في العنان.

الأسئلة المقالية الشاملة

٣٣٨. عدد أنواع الشركة.

٣٣٩. ما شركة العنان؟

٣٤٠. ما شركة الوجوه؟

٣٤١. ما شركة المضاربة؟

٣٤٢. ما شركة الأبدان؟ وما دليلها؟

٣٤٣. ما قاعدة الربح والخسارة في الشركات؟

٣٤٤. ما حكم جعل دراهم معينة أو ربح شيء معين لبعض الشركاء؟

٣٤٥. ما قاعدة الربح والخسارة في المساقاة والمزارعة؟

٣٤٦. هل يعتبر الربح بعد الخسارة ربحاً أم تجبر به الخسارة؟

٣٤٧. ما حدود تصرف الشريك: (ما الحكم في بيعه نسيئة أو أخذه من الربح بدون إذن

الآخر)؟

المسائل المعاصرة

٤٠٦. من أي صور الشركات شركة المساهمة؟

٤٠٧. من أي صور الشركات شركة التوصية بالأسهم؟

٤٠٨. من أي صور الشركات الشركة ذات المسؤولية المحدودة؟

- ٤٠٩ . من أي صور الشركات شركة التضامن؟
- ٤١٠ . من أي صور الشركات الودائع التي تسلم للمصارف بعقد استثمار بحصة من الربح؟
- ٤١١ . من أي صور الشركات الصناديق الاستثمارية؟
- ٤١٢ . من أي صور الشركات: فتح مؤسسة أو مكتب عقار مساهمة في عقار يملكه؟
- ٤١٣ . ما هي سندات وصكوك المقارضة؟ وما شروط صحتها وضوابط التعامل معها؟
- ٤١٤ . من أي صور الشركات: شركة التوصية البسيطة؟
- ٤١٥ . من أي صور الشركات: الشركة القابضة؟
- ٤١٦ . من أي صور الشركات: الشركة المساهمة إذا كان كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة له سهم أو أكثر من أسهمها؟
- ٤١٧ . من أي صور الشركات إذا قامت مؤسسة أو مكتب عقار بفتح مساهمة في بعض عقار يملكه؟
- ٤١٨ . ما الأصل في إنشاء الشركات المساهمة وبيع أسهمها؟
- ٤١٩ . ما حكم المساهمة في شركات تتعامل أحياناً بالحرمت؟
- ٤٢٠ . ما الحكم إذا اشترى شخص سهماً من شركة تتعامل بالحرمت دون علم بحالها؟
- ٤٢١ . ما حكم إصدار الشركة سندات قرض؟
- ٤٢٢ . شركة بها عدة شركاء برأس المال فوقعت خسارة عليها فكيف توزع هذه الخسارة؟
- ٤٢٣ . ما علاقة السهم بوجودات الشركة؟
- ٤٢٤ . ما الذي يملكه المساهم من الشركة؟ ومتى تبدأ ملكيته ومتى تنتهي؟
- ٤٢٥ . هل يجوز عند تأسيس شركة الاتفاق مع من يلتزم بضمان جميع الإصدار من الأسهم؟
- ٤٢٦ . هل يجوز عند إصدار الأسهم إضافة نسبة عادلة مع قيمة السهم لتكاليف الإصدار؟
- ٤٢٧ . هل يجوز إصدار أسهم ممتازة؟
- ٤٢٨ . هل يجوز إصدار أسهم جديدة لزيادة رأس المال؟
- ٤٢٩ . هل يصح تحميل أحد الشركاء تكاليف التأمين أو الصيانة أو غيرها؟
- ٤٣٠ . من أي نوع من أنواع الشركات اشترك أكثر من مهندسين أو طبيين ونحوهم فيما

يكسبان من عملهما لدى الآخرين؟

٤٣١. من أي نوع من أنواع الشركات اشترك باحثين أو أكثر في إنجاز بحوث أو تحقيق كتب؟

٤٣٢. من أي نوع من أنواع الشركات اشترك خبيرين أو عالمين في فن معين أو في فنين يكمل أحدهما الآخر في ابتكار اختراع معين؟

٤٣٣. من أي نوع من أنواع الشركات اشترك معلمين أو أكثر في إنتاج أعمال فنية؟

٤٣٤. من أي نوع من أنواع الشركات اشترك طابعين أو أكثر في طباعة بحوث أو كتب؟

٤٣٥. هل يجوز أن يقوم الشريك بعمل مخطط عمارة فيعطي أجره مثله -بناء على أنه لم يشترط عليه ولم تجر العادة أن يقوم به-؟

٤٣٦. هل يجوز أن يقوم أحد الشركاء بقيادة طائرة أو ناقلة للشركة ويعطى راتباً شهرياً مقابل ذلك -لأن ذلك لم يشترط عليه ولم تجر العادة أن يقوم به-؟

٤٣٧. هل يجوز تحديد ربح الشركة ثم قسمته عن طريق التنضيف الحكمي؟

استفتاءات

١٠٨. اتفق شخصان على أن يسلم الأول منهما للثاني مبلغاً من المال قدره خمسون ألف

ريال سعودي، ليقوم الثاني بعمل مشروع أو الاتجار به في أي فرع من فروع التجارة،

على أن الأول ليس له حق اختيار المشروع ولا التدخل في إدارته، ولا يتحمل مسؤوليته،

وكذلك يقوم الثاني بتسديد المبلغ إلى الأول على أقساط شهرية، وفي حالة تحقق ربح

من المشروع يقوم الثاني بإعطاء الأول مبلغاً يعادل اثنين في المائة من الربح، أما في حالة

الخسارة فلا تؤثر الخسارة على القسط الشهري، فيلتزم الثاني بإعطاء الأول القسط

الشهري، وكذلك في حالة عدم تحقق أي ربح ولا ضمان لتحقيق الربح سوى عوامل

الثقة الشخصية بين الطرفين. فهل هذه المعاملة جائزة شرعاً؟ [فتاوى اللجنة ١٤/٣٢٦]

١٠٩. استدان مني شخص مبلغ (١٠٠٠٠٠٠ ريال) ليدخل بها تجارة، وقلت له: أعطيك

إياها بشرط إذا ربحت فلي نصف الربح، وترد لي المبلغ كاملاً (١٠٠٠٠٠٠ ريال)، وإذا

خسرت ترد لي المبلغ كاملاً (١٠٠٠٠٠٠ ريال)؟ [فتاوى اللجنة ١٤/٣٣٥]

١٠٥ . استخراج من الباب:

(أ) مثالا للاحتجاج بقول الصحابي (٣٤).

(ب) مثالا لقاعدة: (الأصل في مال المعصوم التحريم) (٣٥).

١٠٠ . حكم اشتراط ضمان المضارب لرأس المال.

هل ثم نوع من أنواع الشركة لم يذكره المؤلف مع جوازه في معتمد المذهب؟

(٣٤) ١٤١٦

(٣٥) ١٤٢٥

بَابُ الْمُسَاقَاةِ وَالْمُزَارَعَةِ

تَجُوزُ الْمُسَاقَاةُ فِي كُلِّ شَجَرٍ لَهُ ثَمَرٌ بِجُزْءٍ
مِنْ ثَمَرِهِ مُشَاعًا مَعْلُومًا، وَالْمُزَارَعَةُ فِي
الْأَرْضِ بِجُزْءٍ مِنْ زَرْعِهَا، سِوَاءَ كَانَ الْبَدْرُ
مِنْهُمَا، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا؛ لِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ قُ:
«عَامِلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا
يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ زَرْعٍ وَثَمَرٍ»، وَفِي لَفْظٍ:
«عَلَى أَنْ يَعْمَلُوهَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ».

وَعَلَى الْعَامِلِ عَمَلُ مَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِعَمَلِهِ.
وَلَوْ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ دَابَّةً يَعْمَلُ عَلَيْهَا، وَمَا
حَصَلَ بَيْنَهُمَا؛ جَازَ عَلَى قِيَاسِ ذَلِكَ.

* * *

[٦٦] باب المساقاة والمزارعة

الأسئلة الموضوعية

٣٥٣. (عقد في شجر له ثمر بجزء من ثمرة):

(أ) المساقاة.

(ب) المزارعة.

(ج) المغارسة.

(د) المضاربة.

٣٥٤. (عقد على زرع الأرض بجزء من الزرع):

(أ) المساقاة.

(ب) المزارعة.

(ج) المغارسة.

(د) المضاربة.

٣٥٥. لو دفع رجل إلى آخر دابة ليعمل عليها وما يحصل من ذلك بينهما، فما الحكم؟

(أ) يجوز لأنه داخل في المساقاة والمزارعة.

(ب) يجوز لأنه على قياس المساقاة والمزارعة.

(ج) لا يجوز لأنه من الغرر.

(د) لا يجوز لأنه لم ينقل عن السلف.

الأسئلة المقالية الشاملة

٣٤٨. ما حكم المساقاة؟ وما شروطها؟

٣٤٩. ما حكم المزارعة؟ وممن يكون البذر فيها؟

٣٥٠. ما واجبات العامل فيها؟

٣٥١. لو دفع إلى رجل دابة يعمل عليها وما حصل بينهما، فما الحكم؟

المسائل المعاصرة

٤٣٨. هل يجوز أن يعطى مالك سيارة أجرة أو ناقلة أو آلة زراعية لمن يعمل عليها بجزء

محدد من الربح؟

١١٠. س: يوجد عندنا في الأردن عادة أن الإنسان يوجد عنده أرض ملك في صك، ويزرعها شركاء، وصاحب الأرض لم يدفع مع الشريك أي خسارة، مثل حرث أو بذور، ولكن يأخذ الثلث من المحصول، هل هذا يجوز، وما حكم الإسلام في ذلك، وخاصة إذا كان الشريك يخسر خسارة، وفي بعض الأوقات لم تحصل الأرض قيمة الخسارة، وفي بعض الحالات يحصدها وتساوي مقدار ١٠ شواتل حب، فيجيء صاحب الأرض (المالك) ويأخذ منها ٣ شواتل ومثل ذلك. [فتاوى اللجنة ١٤/٣٦٦]

١٠٦. استخرج من الباب:

- (أ) مثلاً للاستدلال بفعل النبي صلى الله عليه وسلم في العادات على الإباحة^(٣٦).
(ب) مثلاً لقاعدة: (المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً)^(٣٧).
(ج) مثلاً على الاستدلال بالقياس^(٣٨).

١٠١. هل المساقاة والمزارعة عقد جائز أو لازم.

ما معتمد المذهب في مسألة: (اشتراط كون البذر من رب الأرض).

(٣٦) ١٤٢٧

(٣٧) ١٤٢٨

(٣٨) ١٤٢٩

بَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ

وَهِيَ الْأَرْضُ الدَّائِرَةُ الَّتِي لَا يُعْرَفُ لَهَا
مَالِكٌ، فَمَنْ أَحْيَاهَا مَلَكَهَا؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ:
«مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ».

وَإِحْيَاؤُهَا عِمَارَتُهَا بِمَا تَنْتَهَيَا بِهِ لِمَا يُرَادُ
مِنْهَا: كَالْتَّخْوِيطِ عَلَيْهَا، وَسَوْقِ الْمَاءِ إِلَيْهَا إِذَا
أَرَادَهَا لِلزَّرْعِ ، وَقَلْعِ أَحْجَارِهَا وَأَشْجَارِهَا
الْمَانِعَةِ مِنْ غَرْسِهَا وَزَرْعِهَا، وَإِنْ حَفَرَ فِيهَا
بُئْرًا، فَوَصَلَ إِلَى الْمَاءِ مَلَكَ حَرِيمَهُ، وَهُوَ
خَمْسُونَ ذِرَاعًا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، إِنْ كَانَتْ
عَادِيَّةً، وَحَرِيمُ الْبُئْرِ الْبَدِيِّ: خَمْسٌ وَعِشْرُونَ
ذِرَاعًا.

* * *

[٦٧] باب إحياء الموات

الأسئلة الموضوعية

٣٥٦. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من أحيأ أرضاً فهي له) أكمل

الفراغ:

(أ) دائرة.

(ب) غير مملوكة.

(ج) ميتة.

(د) لم تملك.

٣٥٧. يعتبر من إحياء الموات:

(أ) التحويط على الأرض.

(ب) سوق الماء إليها إذا أرادها للزرع.

(ج) قلع أحجارها وأشجارها المانعة من غرسها وزرعها.

(د) جميع ما سبق.

٣٥٨. من حفر في أرض ميتة بئراً جديداً فوصل إلى الماء، فما الذي يملكه منها؟

(أ) خمس وعشرون ذراعاً من كل جانب.

(ب) ثلاثون ذراعاً من كل جانب.

(ج) خمسون ذراعاً من كل جانب.

(د) مائة وعشرون ذراعاً من كل جانب.

الأسئلة المقالية الشاملة

٣٥٢. ما الموات؟

٣٥٣. بم تملك؟ مع الدليل.

٣٥٤. بم يحصل إحياء الموات؟

٣٥٥. ما حدود ما يملكه من حفر بئراً في موات؟

الربط بأصول الفقه

١٠٧. استخرج من الباب: مثالا على التحديد بالعرف فيما ورد في الشرع ولم يحدد^(٣٩).

مسائل للبحث والمناظرة

١٠٢. هل يشترط إذن الإمام في التملك بالإحياء؟

بَابُ الْجُعَالَةِ

وَهِيَ أَنْ يَقُولَ: مَنْ رَدَّ لُقْطَتِي أَوْ ضَالَّتِي
أَوْ بَنَى لِي هَذَا الْحَائِطَ فَلَهُ كَذَا، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ
اسْتَحَقَّ الْجُعْلَ، لِمَا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ ق: أَنَّ قَوْمًا
لُدِغَ رَجُلٌ مِنْهُمْ، فَأَتَوْا أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ
فَقَالُوا: هَلْ فِيكُمْ مِنْ رَاقٍ؟ فَقَالُوا: لَا؛ حَتَّى
تَجْعَلُوا لَنَا شَيْئًا؛ فَجَعَلُوا لَهُمْ قَطِيعًا مِنَ الْغَنَمِ،
قَالَ: فَجَعَلَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يَقْرَأُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ،
وَيَرْقِي وَيَنْفُلُ حَتَّى بَرَأَ، فَأَخَذُوا الْغَنَمَ، وَسَأَلُوا
عَنْ ذَلِكَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «وَمَا يُدْرِيكُمْ أَنَّهَا
رُقِيَةٌ؟ خُذُوا وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ بِسَنَمِهِمْ»
وَلَوْ انْتَقَطَ اللَّقْطَةُ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَهُ الْجُعْلُ لَمْ
يَسْتَحِقَّهُ.

* * *

[٦٨] باب الجعالة

الأسئلة الموضوعية

٣٥٩. ما هي الجعالة؟

- (أ) هي أن يقول: (من رد لقطتي أو ضالتي أو بني لي هذا الحائط فله كذا).
(ب) هي أن يدفع أحدهما إلى الآخر مالا يتجر فيه ويشتركان في ربحه.
(ج) هي معاوضة المال بالمال.
(د) هي عقد على المنافع لازم من الطرفين.

٣٦٠. جعل زيداً جعلاً لمن يقوم بعمل ما، فقام عمرو بهذا العمل قبل علمه بالجعالة،

فهل يستحق الجعل؟

- (أ) يستحقه.
(ب) لا يستحقه.
(ج) يستحقه في رد اللقطة فقط دون غيره.

الأسئلة المقالية الشاملة

٣٥٦. ما الجعالة؟ وما دليلها؟

٣٥٧. ما الحكم لو التقط اللقطة قبل أن يبلغه الجعل؟

المسائل المعاصرة

٤٣٩. ما التكليف الفقهي للمكافآت والجوائز التي يضعها ولي الأمر أو الجمعيات الخيرية

لكل من يفعل طاعة كحفظ القرآن والسنة وبعض المتون العلمية؟

٤٤٠. ما التكليف الفقهي لما يضعه ولي الأمر أو بعض الجهات الأمنية مبلغاً من المال لمن

يدل على بعض المجرمين؟

الربط بأصول الفقه

١٠٨. ما القاعدة الأصولية التي تربط بين الحكم والدليل في الاستدلال على صحة الجعالة

بما ذكره الله عز وجل في قصة يوسف في قوله: (ولمن جاء به حمل بعير).

مسائل للبحث والمناظرة

١٠٣. حكم الجعالة.

مهارة الفروق

ما الفرق بين الجعالة والإجارة؟

بَابُ اللَّقْطَةِ

وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ:

أَحَدُهَا: مَا تَقَلُّ قِيَمَتُهُ، فَيَجُوزُ أَخْذُهُ
وَالِانْتِفَاعُ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَعْرِيفٍ؛ لِقَوْلِ جَابِرٍ ق:
رَخَّصَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْعَصَا وَالسَّوِطِ
وَأَشْبَاهِهِ، يَنْتَقِطُهُ الرَّجُلُ يَنْتَفِعُ بِهِ.

الثَّانِي: الْحَيَوَانُ الَّذِي يَمْتَنِعُ بِنَفْسِهِ مِنْ
صِغَارِ السِّبَاعِ، كَالْإِبِلِ وَالْخَيْلِ وَنَحْوِهَا، فَلَا
يَجُوزُ أَخْذُهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَ عَنْ ضَالَّةِ
الْإِبِلِ، فَقَالَ: «مَا لَكَ وَلَهَا؛ دَعَهَا مَعَهَا
حِذَاوُهَا وَسِقَاوُهَا، تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ
حَتَّى يَأْتِيَهَا رَبُّهَا». وَمَنْ أَخَذَ هَذَا لَمْ يَمْلِكْهُ
وَلَزِمَهُ ضَمَانُهُ وَلَمْ يَبْرَأْ إِلَّا بِدَفْعِهِ إِلَى نَائِبِ
الْإِمَامِ.

الثَّلَاثُ: مَا تَكَثَّرَ قِيَمَتُهُ مِنَ الْأَثْمَانِ وَالْمَتَاعِ
وَالْحَيَوَانِ الَّذِي لَا يَمْتَنِعُ مِنْ صِغَارِ السِّبَاعِ،
فَيَجُوزُ أَخْذُهُ، وَيَجِبُ تَعْرِيفُهُ حَوْلًا فِي مَجَامِعِ
النَّاسِ، كَالْأَسْوَاقِ وَأَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ، فَمَتَى
جَاءَ طَالِبُهُ فَوَصَفَهُ دَفَعَ إِلَيْهِ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ، وَإِنْ لَمْ
يُعْرِفْ فَهُوَ كَسَائِرِ مَالِهِ، وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ
حَتَّى يَعْرِفَ وَعَاءَهُ، وَوِكَاءَهُ، وَصِفَتَهُ، فَمَتَى
جَاءَ طَالِبُهُ، دَفَعَهُ إِلَيْهِ أَوْ مِثْلَهُ، إِنْ كَانَ قَدْ
هَلَكَ، وَإِنْ كَانَ حَيَوَانًا يَحْتَاجُ إِلَى مَثُونَةٍ، أَوْ
شَيْئًا يُخْشَى تَلْفُهُ، فَلَهُ أَكْلُهُ قَبْلَ التَّعْرِيفِ أَوْ
بَيْعِهِ، ثُمَّ يُعْرِفُ؛ لِمَا رَوَى زَيْدُ بْنُ خَالِدٍ ق،
قَالَ: سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُقْطَةِ الذَّهَبِ

وَالْوَرِقِ، فَقَالَ: «اعْرِفْ وَكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا
ثُمَّ عَرَّفَهَا سَنَةً، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْمًا مِنْ
الدَّهْرِ فَأَدْفَعْهَا إِلَيْهِ»، وَسَأَلَهُ عَنِ الشَّاةِ، فَقَالَ:
«خُذْهَا فَإِنَّمَا هِيَ لَكَ، أَوْ لِأَخِيكَ، أَوْ لِلذَّنْبِ».
وَإِنْ هَلَكَتِ اللَّفْطَةُ فِي حَوْلِ التَّعْرِيفِ مِنْ غَيْرِ
تَعَدٍّ فَلَا ضَمَانَ فِيهَا.

* * *

[٦٩] باب اللقطة

الأسئلة الموضوعية

٣٦١. النقط شخص قارورة فارغة لا يُعرف صاحبها، فما الحكم؟

(أ) يجوز أخذها والانتفاع بها بعد تعريفها.

(ب) يجوز أخذها والانتفاع بها من غير تعريف.

(ج) لا يجوز أخذها ولا الانتفاع بها.

(د) يجوز أخذها لحفظها دون الانتفاع بها.

٣٦٢. ما حكم التقاط ضالة الإبل؟

(أ) يجوز أخذها بشرط تعريفها سنة.

(ب) يجوز أخذها لمن ينتفع بها دون من يأكلها.

(ج) يجوز أخذها دون اشتراط التعريف.

(د) لا يجوز أخذها.

٣٦٣. ما حكم التقاط ضالة الغنم؟

(أ) يجوز أخذها بشرط تعريفها سنة.

(ب) يجوز أخذها بلا تعريف لمن ينتفع بها دون من يأكلها.

(ج) يجوز أخذها دون اشتراط التعريف.

(د) لا يجوز أخذها.

٣٦٤. التقط رجلٌ شيئاً ثميناً، وعرفه، فجاء طالبه ووصفه؟

(أ) يلزم الملتقط دفع المال إليه ولو لم يأت بيينة.

(ب) لا يلزم الملتقط دفع المال إليه، ولو أتى بيينة.

(ج) لا يلزم الملتقط دفع المال إليه إلا إذا أتى بيينة.

وَمَعَهُ: التَّمَارِينُ عَلَى عَمَلَةِ الْفُقِيرِ

٣٦٥. قال عنها النبي صلى الله عليه وسلم: (ما لك ولها! دعها، معها حذاؤها وسقاؤها

ترد الماء وتأكل الشجر حتى يأتيها ربها)، فما هي؟

(أ) ضالة الإبل.

(ب) ضالة الغنم.

(ج) لقطة الذهب والفضة.

(د) لقطة الحرم.

الأسئلة المقالية الشاملة

٣٥٨. ما أنواع اللقطة الثلاثة؟

٣٥٩. ما حكم لقطة ما تقل قيمته؟ مع الدليل؟

٣٦٠. ما حكم لقطة الحيوان الذي يمتنع بنفسه من صغار السباع؟ مع الدليل؟

٣٦١. ما حكم لقطة ما تكثر قيمته من الأثمان والمتاع والحيوان الذي لا يمتنع من صغار

السباع؟ وما الواجب فيه؟ وكيف يتصرف فيه؟ وما الحكم لو كان حيوانا يحتاج إلى مؤنة

أو شيئاً يخشى تلفه؟ مع الدليل؟

٣٦٢. هل يضمن الملتقط اللقطة لو تلفت؟

المسائل المعاصرة

٤٤١. ما المبلغ من النقود الذي لا تتبعه أوساط الناس الآن في المملكة العربية السعودية

مع غلاء الأسعار؟

٤٤٢. من أي نوع من أنواع اللقطة السيارات التي حصلت لها حوادث شنيعة أو احترقت؟

وما حكم أخذها؟ ولماذا؟

٤٤٣. من أي نوع من أنواع اللقطة السيارات والمعدات القديمة التي تركها أصحابها لخرابها

ولرغبتهم عنها؟ وما حكم أخذها؟ ولماذا؟

٤٤٤. هل يجوز أخذ ما تركه صاحب من سيارات أو معدات أو غيرها له قيمة؟ وما

حكم أخذها؟ ولماذا؟

٤٤٥. اذكر بعض الوسائل المعاصرة للتعريف باللقطة.

١١١. وجدت حوارا ولد ناقة، وكان عمره يوم وجدته تقريبا عشرين يوما وأخذته إلى مزرعتي، وريته وأخذت أذكره للناس حتى علم به كل من حولي، وكان غذاؤه طيلة هذه المدة شعيرا وبرسيما من مزرعتي، والآن له عندي سنتان ولم أجد له صاحبا، علما أنني لا زلت أذكره وأنا عندما وجدته خفت عليه يموت من الجوع أو يأكله الذئب؛ لأنه كان صغيرا، والآن لا أعلم ماذا أفعل به، وهل هو حلال لي أو أنه غير ذلك؟ أمل إفادتي بهذه المسألة، وأنا بانتظار فتواكم. [فتاوى اللجنة ١٥/٤٦٠]

١٠٩. استخراج من الباب:

- (أ) مثلا لقاعدة: (الأمر يقتضي الوجوب)^(٤٠).
(ب) مثلا لقاعدة: (اللام تفيد الملك)^(٤١).
(ج) مثلا على أمر محمول على الإباحة^(٤٢).

١٠٤. لقطة الحرم.

قسّم أنواع اللقطة بتقسيم آخر غير الذي ذكره المؤلف - رحمه الله -

(٤٠) ١٤٤٥

(٤١) ١٤٤٧

(٤٢) ١٤٤٤

فَصْلٌ

وَاللَّقِيطُ هُوَ: الطِّفْلُ الْمَنْبُودُ.
وَهُوَ مَحْكُومٌ بِحُرِّيَّتِهِ وَإِسْلَامِهِ.
وَمَا وُجِدَ عِنْدَهُ مِنَ الْمَالِ فَهُوَ لَهُ.
وَوَلَايَتُهُ لِمُنْتَقِطِهِ، إِذَا كَانَ مُسْلِمًا عَدْلًا.
وَنَفَقَتُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَا
يُنْفِقُ عَلَيْهِ.
وَمَا خَلَّفَهُ فَهُوَ فِيءٌ.
وَمَنْ ادَّعَى نَسَبَهُ الْحَقَّ بِهِ، إِلَّا أَنَّهُ إِنْ كَانَ
كَافِرًا الْحَقَّ بِهِ نَسَبًا لَا دِينَئًا، وَلَمْ يُسَلِّمْ إِلَيْهِ.

* * *

[٧٠] فصل في اللقيط

الأسئلة الموضوعية

٣٦٦. اللقيط يحكم عليه بماذا؟:

- (أ) رقه، وإسلامه.
(ب) رقه، ويتوقف في إسلامه حتى يبلغ.
(ج) حرّيته، وإسلامه.
(د) حرّيته، ويتوقف في إسلامه حتى يبلغ.

٣٦٧. ولاية اللقيط لمن؟

- (أ) للحاكم.
(ب) للسلطان الأعظم.
(ج) لملتقطه إن كان مسلماً عدلاً.
(د) لملتقطه إن كان بالغاً عاقلاً.

٣٦٨. من أين ينفق على اللقيط؟

- (أ) من بيت المال مطلقاً، ولو وجد معه مال.
(ب) من بيت المال إن لم يكن معه ما ينفق عليه.
(ج) من مال ملتقطه.
(د) من مال ملتقطه إن لم يكن معه مال.

٣٦٩. ما خلفه اللقيط بعد موته، فهو...

- (أ) ميراث لملتقطه.
(ب) ميراث لملتقطه ولورثة ملتقطه.
(ج) فيء.
(د) لقطه.

٣٧٠. ادعى كافر نسب لقيط، فما الحكم؟

- (أ) يلحق به نسباً ودينياً.
(ب) يلحق به ديناً لا نسباً.
(ج) يلحق به نسباً لا ديناً.
(د) لا يلحق به نسباً ولا ديناً.

الأسئلة المقالية الشاملة

٣٦٣. من هو اللقيط؟

٣٦٤. هل يحكم بحريته؟

٣٦٥. هل يحكم بإسلامه؟

٣٦٦. ما حكم المال الذي يوجد معه؟

٣٦٧. ولاية اللقيط لمن؟

٣٦٨. نفقة اللقيط على من؟

٣٦٩. ما الحكم في تركة اللقيط؟

٣٧٠. إذا ادعى شخص نسب اللقيط، فهل يلحق به؟

المسائل المعاصرة

٤٤٦. هل يلحق اللقيط بملقطه إذا ثبت عن طريق تحليل الدم أو البصمات أن اللقيط

ليس ولدًا له؟

٤٤٧. هل يلحق اللقيط بملقطه إذا ثبت عقم الملتقط؟

٤٤٨. هل يلحق ابن برجل ادعاه إذا ثبت ذلك عن طريق البصمات الوراثية أنه ابنه؟

وهل يقدم على غيره في هذه الدعوى؟

الربط بمقاصد الشريعة

١١٠. استخرج من الباب: مثالا على أعمال مقصد حفظ النسب^(٤٣).

مسائل للبحث والمناظرة

١٠٥. ميراث اللقيط.

بَابُ السَّبْقِ

وَتَجُوزُ الْمُسَابَقَةُ بِغَيْرِ جُعْلٍ فِي الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا.

وَلَا تَجُوزُ بِجُعْلٍ إِلَّا فِي الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ وَالرَّمْيِ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا سَبْقَ، إِلَّا فِي نَصْلِ، أَوْ خَفِّ، أَوْ حَافِرٍ».

فَإِنْ كَانَ الْجُعْلُ مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَبَقَيْنِ جَازَ، وَهُوَ لِلسَّابِقِ مِنْهُمَا.

وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَدِهِمَا، فَسَبَقَ الْمُخْرِجُ، أَوْ جَاءَ مَعًا، أَحْرَزَهُ، وَلَا شَيْءَ لَهُ سِوَاهُ، وَإِنْ سَبَقَ الْآخِرُ أَخَذَهُ.

وَإِنْ أَخْرَجَا جَمِيعًا، لَمْ يَجْزُ إِلَّا أَنْ يُدْخَلَ بَيْنَهُمَا مُحَلًّا يُكَافِيُ فَرَسَهُ فَرَسَيْهِمَا أَوْ بَعِيرَهُ بَعِيرَيْهِمَا، أَوْ رَمِيَهُ رَمِيَهُمَا؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ وَهُوَ لَا يُؤْمِنُ أَنْ يُسَبِقَ فَلَيْسَ بِقِمَارٍ، وَمَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بَيْنَ فَرَسَيْنِ، وَقَدْ أَمِنَ أَنْ يُسَبِقَ فَهُوَ قِمَارٌ»، فَإِنْ سَبَقَهُمَا أَحْرَزَ سَبْقَيْهِمَا، وَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا أَحْرَزَ سَبْقَهُ، وَأَخَذَ سَبْقَ صَاحِبِهِ.

وَلَا بُدَّ مِنْ تَحْدِيدِ الْمَسَافَةِ، وَبَيَانِ الْغَايَةِ وَقَدْرِ الْإِصَابَةِ، وَصِفَتِهَا وَعَدَدُ الرَّشْقِ، وَإِنَّمَا تَكُونُ الْمُسَابَقَةُ فِي الرَّمْيِ عَلَى الْإِصَابَةِ لَا عَلَى الْبُعْدِ.

* * *

وَمَعَهُ: التَّمَارِينُ عَلَى عَمَلِ الْفَقِيرِ

[٧١] باب السبق

الأسئلة الموضوعية

٣٧١. ما الأشياء التي تجوز فيها المسابقة بغير جعل؟

(أ) الإبل والخيل والرمي.

(ب) كل ما يعين على الجهاد بالحجة والبيان أو بالسيف والسنان.

(ج) كل الأشياء.

(د) ما كان فيه مصلحة عامة يحتاجها المسلمون.

٣٧٢. ما الأشياء التي تجوز فيها المسابقة بجعل؟

(أ) الإبل والخيل والرمي.

(ب) كل ما يعين على الجهاد بالحجة والبيان أو بالسيف والسنان.

(ج) كل الأشياء.

(د) ما كان فيه مصلحة عامة يحتاجها المسلمون.

٣٧٣. ما الصورة الجائزة من صور المسابقة؟

(أ) مسابقة على الرمي يدفع فيها كل واحد من المتسابقين عوضاً يأخذه الأبعد رمياً منهم، دون وجود محلل.

(ب) مسابقة على الرمي يدفع فيها كل واحد من المتسابقين عوضاً يأخذه الأبعد رمياً منهم، مع وجود محلل.

(ج) مسابقة على الرمي يدفع فيها كل واحد من المتسابقين عوضاً، يأخذه من يصيب الهدف، مع وجود محلل.

(د) مسابقة على الرمي يدفع فيها كل واحد من المتسابقين عوضاً، يأخذه من يصيب الهدف، دون وجود محلل.

الأسئلة المقالية الشاملة

٣٧١. ما حكم المسابقة بغير جعل؟

٣٧٢. ما حكم المسابقة بجعل؟ وما شروطها؟ ومن الذي يدفع الجعل؟ ومن الذي يحرزه؟

المسائل المعاصرة

٤٤٩. ما حكم وضع الجعل في المسابقات التي للمفاخرة أو للهو؟

٤٥٠. ما حكم المسابقة إذا كان فيها أمر محرم كمرأنة الحاضرين على فوز حصان معين

بدفع مبالغ لذلك؟

وَمَعَهُ: التَّمَارِينُ عَلَى عَمَلَةِ الْفَقِيرِ

٤٥١. هل يجوز وضع الجعل على المسابقة في وسائل القتال الحديثة؟
٤٥٢. هل يجوز وضع الجعل على المسابقة على السيارات التي تستخدم في مطاردة المجرمين؟
٤٥٣. هل يجوز وضع الجعل على المسابقة بالزوارق البحرية التي يستخدمها خفر السواحل؟
٤٥٤. هل يجوز وضع العوض في المسابقة في حفظ القرآن والسنة والمتون العلمية؟
٤٥٥. هل يجوز وضع الجعل في المسابقة في تأليف الكتب والبحوث النافعة؟
٤٥٦. هل يجوز جعل العوض في المسابقة في إجراء التجارب وابتكار المخترعات العلمية النافعة؟
٤٥٧. ما حكم جائزة الملك فيصل وجائزة البنك الإسلامي ومسابقة حفظ القرآن الدولية؟ ولماذا؟
٤٥٨. هل يجوز وضع المسابقة إذا كان الهدف منها شراء الدم؟ وما حكم دخولها؟
٤٥٩. ما حكم أخذ الجعل في مسابقات الإخراج المسرحي والإذاعي؟
٤٦٠. ما حكم أخذ الجعل في السباق على عموم السيارات والدراجات؟
٤٦١. ما حكم أخذ الجعل على المزاين في الإبل والصقور؟
٤٦٢. ما حكم أخذ جعل على مسابقات كرة القدم؟
٤٦٣. هل يثاب المسلم إذا نوى بلعب كرة القدم التقوي على الطاعة؟
٤٦٤. هل يجوز النظر إلى لاعبي الكرة إذا كانوا كاشفين لأفخادهم؟
٤٦٥. ما حكم سباقات لعب الورق والمصارعة والملاكمة، والتصوير والتمثيل؟ وما حكم وضع جعل على المسابقة فيها؟
٤٦٦. من أي نوع مسابقات المناطق بين الثيران والشيء والمهارة بين الديكة؟ وما حكم وضع جعل على المسابقة فيها؟
٤٦٧. من أي نوع المسابقة في استشراف المستقبل؟ وما حكم وضع جعل على المسابقة فيها؟
٤٦٨. من أي نوع من المسابقات الجوائز التي تربط مع السلع كالتى تعطى محطات الوقود والمحلات التجارية لجميع زبائنها؟ وما حكمها؟

٤٦٩ . ما حكم ما تقدمه المحلات من ضمان للسلع عند بيعها أو الالتزام بالصيانة الدورية

لسلعه عند بيعها؟ ولماذا؟

٤٧٠ . ما حكم الجوائز التي يوضع عليها مسابقات أو قرعة بين من يشتري سلعة من محل

معين؟ ولماذا؟

٤٧١ . ما حكم الجوائز التي توضع داخل بعض السلع دون سلع أخرى تماثلها؟ ولماذا؟

٤٧٢ . ما حكم الجوائز التي تعطى لمن حصل على رقم معين من زبائن محل معين؟ ولماذا؟

٤٧٣ . ما حكم الجوائز التي تعطى لمن يجمع أغلفة أو قطعاً معينة لسلع محددة؟ ولماذا؟

٤٧٤ . ما حكم المسابقات التي يشترط للدخول فيها الاتصال على رقم معين أو إرسال

رسالة بالجوال وسعرهما مرتفع؟

٤٧٥ . ما حكم المسابقات العلمية التي تطرحها الجرائد وتضع لها جوائز؟

٤٧٦ . هل يجوز ضمان البائع سلعته من الأعطال الناتجة عن سوء استخدام أو حوادث؟

١١٢ . في المسابقات الرياضية تقدم جوائز للفريق الفائز - كأس - ما حكمه في الإسلام؟

علما بأن الدراهم تؤخذ من الفرق المشاركة في الدورة ويتم بهذه الدراهم شراء الكأس.

[فتاوى اللجنة ١٥/١٧٣]

١١٣ . زملائي في مدرسة محلاة في وقت الفسحة يلعبون بالكرة، والغالب يسقيه المغلوب

شراب بيبسي أو ميرندا والحاضرين، فهل هذا جائز، أم من نوع القمار؟ [فتاوى اللجنة

١٥/١٧٤]

١١٤ . طريقة المسابقة: تتكون المسابقة من سؤالين: السؤال الأول: وفيه يطرح المتسابق توقعه وترشيحه عن الخيل التي يرى أنها سوف تكسب سباقا معيناً، وهذا التوقع مبني على أسس ومعرفة ودراية بالخيل، وجودتها وتدريبها ونوعها، ومدى استعدادها في ذلك اليوم، إلى جانب الاستفادة من بعض المعلومات والشروحات التالية للسؤال. السؤال الثاني: يعتمد على معلومات المتسابق، ومدى قدرته على المتابعة والقراءة والثقافة العامة، وما يملكه من ذخيرة معلوماتية. مثلاً: - عن بعض أسماء خيل رسول الله صلى الله عليه وسلم. - أو الخيل التي كان لها دور في الفتوحات الإسلامية. - أو مواضعها في القرآن الكريم. - أو عن بعض الخيل الموجودة حالياً في الميدان، ولمن تتبع، وما هي السباقات التي فازت بها. - أو عن نادى الفروسية، وتاريخ الفروسية.. إلخ. تحديد الفائز: إن الإجابة على السؤال الثاني وبصورة صحيحة وسليمة شرط أساس لتحديد الفائز، أما السؤال الأول فإن الأفضلية لمن يجيب بصورة أكثر دقة وأقرب إلى الصواب، ويفوز من يحقق درجة أفضل من السؤالين، وفي حالة تساوي أكثر من متسابق في الدرجة تجرى بينهم القرعة، مع التأكيد على أن السؤال الثاني أساسي، والإجابة عليه ضرورية. ضوابط أخرى للمسابقة: المتسابق لا يدفع أية مبالغ خاصة أو إضافية من أجل المشاركة في هذه المسابقة. كما إن الخيل المشاركة في السباقات، والتي قد تدور حولها الأسئلة والتوقع أو الترشيح لا علاقة لها بالمسابقة وجوائزها، ولا ينالها نصيب منها بأي صورة أو شكل من الأشكال. أمل أن نكون قد وفقنا في توضيح الأمر لسماحتكم، وفي انتظار رأيكم، وفقنا الله وإياكم لما فيه الخير والسداد، ولما يحبه ويرضاه، إنه سميع مجيب. [فتاوى اللجنة

[١٨٠/١٥

١١٥. أحيط سماحتكم علما بأن الجمعية السعودية الخيرية لرعاية الأطفال المعاقين، تقوم بتقديم الخدمات المتخصصة لهذه الفئة من أطفالنا مجاناً، وتعتمد -بعد الله- على الموارد المالية التي تصلها خلال تبرعات المحسنين، وأهل الخير من أبناء هذا الوطن الكريم. وحيث إن تكاليف تقديم هذه الخدمات تتزايد سنوياً؛ نظراً لتزايد أعداد الأطفال المنتسبين للجمعية، فقد حرصت إدارة الجمعية على اختيار أنسب الطرق لزيادة مواردها؛ لتحقيق الاستمرارية في أداء رسالتها الإنسانية. وحيث إن الجمعية أقامت مسابقة تهدف إلى التعريف بخدماتها الإنسانية، وكذلك تحقيق دخل يساهم في دعم مواردها المالية أثناء فعاليات السوق الخيري الرابع؛ وملاحظة بعض الإخوة بعدم جواز المسابقة، فقد رأينا الاستئناس برأي سماحتكم، ومعرفة الفتوى، وموقف ديننا الحنيف حيالها، مع العلم بأن المسابقة تتلخص في بيع بطاقة أسئلة بمبلغ خمسة ريالاً للبطاقة التي تتضمن أسئلة حول الجمعية ونشاطاتها، ويحق لمن يتناها المشاركة في المسابقة التي قامت بالتبرع بتقديم جوائزها عدد من الشركات والمؤسسات الوطنية، من غير المشاركين في السوق الخيري. نأمل تكرم سماحتكم بإفادتنا حول إمكانية إقامة المسابقة بالشكل المذكور والطريقة المناسبة؟ درءاً للشبهات. [فتاوى اللجنة ١٥/١٨٦]

١١٦. أعدت الندوة العالمية للشباب الإسلامي منشوراً عن مسابقة علمية ثقافية جامعة، يعرف بالندوة وبعض الجهات والمشروعات الإسلامية في المملكة ويتضمن عدداً من الموضوعات الشرعية. وقد اطلعت على موضوعاتها ووجدتها مناسبة، ويرجى من نشرها الفائدة والنفعة، إضافة إلى ما سيحققه بيعه من عائد مادي، يدعم المناشط التي تقدمها الندوة للشباب المسلم في العالم. وقد رغب إلي سعادة الأمين العام للندوة، مخاطبة سماحتكم رجاء تأييد هذه المسابقة، وحض ذوي اليسار والإحسان على الإسهام فيها؛ تعميماً للنفعة المرجوة منها. وإذ أرفق لسماحتكم نسخة من المنشور المزمع إصداره، أسأل الله -تعالى- أن يحفظكم، وينفع بعلمكم وجهودكم المسلمين. [فتاوى اللجنة الدائمة ١٥/١٨٧]

١١١. استخراج من الباب مثالا على ما يأتي:

(أ) الاستصحاب^(٤٤).

(ب) النكرة في سياق النفي^(٤٥).

١٠٦. اشتراط المحلل في المسابقات.

١٠٧. حكم المسابقة في العلوم الشرعية.

ما وجه الاستدلال بحديث: (لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر) على منع السبق في

كرة القدم؟

(٤٤) ١٤٦٢

(٤٥) ١٤٦٣

بَابُ الْوَدِيعَةِ

وَهِيَ أَمَانَةٌ لَا ضَمَانَ فِيهَا عَلَى الْمُودِعِ مَا
لَمْ يَتَّعَدْ، وَإِنْ لَمْ يَحْفَظْهَا فِي حِرْزِ مِثْلِهَا، أَوْ
مِثْلِ الْحِرْزِ الَّذِي أُمِرَ بِإِحْرَازِهَا فِيهِ، أَوْ
تَصَرَّفَ فِيهَا لِنَفْسِهِ، أَوْ خَلَطَهَا بِمَا لَا تَتَمَيَّزُ
مِنْهُ أَوْ أَخْرَجَهَا لِيُنْفِقَهَا ثُمَّ رَدَّهَا، أَوْ كَسَرَ حَنْتُمْ
كَيْسِهَا أَوْ جَحَدَهَا، أَوْ امْتَنَعَ مِنْ رَدِّهَا عِنْدَ
طَلْبِهَا مَعَ امْكَانِهِ، ضَمِنَهَا، وَإِنْ قَالَ: مَا
أُودِعْتَنِي ثُمَّ ادَّعَى تَلْفَهَا أَوْ رَدَّهَا، لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ
وَإِنْ قَالَ: مَا لَكَ عِنْدِي شَيْءٌ. ثُمَّ ادَّعَى رَدَّهَا
أَوْ تَلْفَهَا، قُبِلَ مِنْهُ.

وَالْعَارِيَّةُ مَضْمُونَةٌ، وَإِنْ لَمْ يَتَّعَدْ فِيهَا
الْمُسْتَعِيرُ.

* * *

[٧٢] باب الودیعة

الأسئلة الموضوعية

٣٧٤. ما الحالة التي يضمن فيها المودع الوديعة؟

(أ) إذا تلفت بتعد منه.

(ب) إذا لم يحفظها في حرز مثلها.

(ج) إذا امتنع من ردها عند طلبها.

(د) جميع ما سبق.

٣٧٥. لا يقبل قول المودع في حالة:

(أ) إذا قال: ما أودعتني ثم ادعى تلفها.

(ب) إذا قال: ما أودعتني ثم ادعى ردها.

(ج) إذا قال: ما لك عندي شيء ثم ادعى تلفها.

(د) إذا قال: مالك عندي شيء ثم ادعى ردها.

(هـ) (أ)، (ب).

(و) (ج)، (د).

٣٧٦. ما الحالة التي يضمن فيها المستعير؟

(أ) إذا تلفت العارية بتعد منه.

(ب) إذا تلفت العارية بتفريط منه.

(ج) إذا تلفت العارية بغير تعد منه ولا تفريط.

(د) إذا تلفت العارية سواء تلفت بتعد منه أو تفريط أو بغير تعد منه ولا تفريط.

الأسئلة المقالية الشاملة

٣٧٣. متى يضمن المودع؟ ومتى لا يضمن؟

٣٧٤. ما الفرق في الحكم بين قول المودع: (ما أودعتني)، وقوله: (ما لك عندي شيء)؟

٣٧٥. هل العارية مضمونة على المستعير؟

المسائل المعاصرة

٤٧٧. ما حقيقة الودائع في الحسابات الجارية عند البنوك؟

٤٧٨. ما أقسام الودائع لدى البنوك؟

٤٧٩. هل يجوز الإيداع في بنك جميع أو أكثر معاملاته محرمة؟

٤٨٠. ما حكم الإيداع في بنك أكثر معاملاته مباحة؟

٤٨١. اذكر أحد الأمثلة المعاصرة للعارية.

استفتاءات

١١٧. إذا وضع شخص ما لدي مبلغا من المال، ويكون طلبه لهذا المال بعد سنة من إعطائه لي، ومن ناحيتي تصرفت في جزء منه، مثلا لدي ألف ريال، وقد كنت خلال هذه السنة عندما ينقص أو أحتاج حاجة ماسة آخذ مثلا مائة ريال في منتصف الشهر، وعندما يأتي نهاية الشهر أسددها من راتي فتعود كما كانت ألف ريال، فهل علي في هذا شيء؟ أفيدوني جزاكم الله خيرا ونفع بكم. [فتاوى اللجنة ١٥/٤٢٢]

١٠٨. هل العارية مضمونة؟ مسائل للبحث والمناظرة

كِتَابُ الْإِجَارَاتِ

وَهِيَ عَقْدٌ عَلَى الْمَنَافِعِ.

لَا زِمٌّ مِنَ الطَّرَفَيْنِ، لَا يَمْلِكُ أَحَدُهُمَا
فَسْخَهَا، وَلَا تَنْفَسِخُ بِمَوْتِهِ وَلَا جُنُونِهِ، وَتَنْفَسِخُ
بِتَلْفِ الْعَيْنِ الْمَعْفُودِ عَلَيْهَا، وَانْقِطَاعِ نَفْعِهَا،
وَالْمُسْتَأْجِرِ فَسْخَهَا بِالْعَيْبِ قَدِيمًا كَانَ أَوْ
حَادِثًا.

وَلَا تَصِحُّ إِلَّا عَلَى نَفْعٍ مَعْلُومٍ، إِمَّا
بِالْعُرْفِ؛ كَسُكْنَى دَارٍ، وَإِمَّا بِالْوَصْفِ؛
كَخِيَاطَةِ ثَوْبٍ مُعَيَّنٍ، وَبِنَاءِ حَائِطٍ، وَحَمَلِ
شَيْءٍ إِلَى مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ، وَضَبْطُ ذَلِكَ
بِصِفَاتِهِ، وَمَعْرِفَةُ أَجْرَتِهِ، وَإِنْ وَقَعَتْ عَلَى
عَيْنٍ، فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهَا.

وَمَنْ اسْتَأْجَرَ شَيْئًا، فَلَهُ أَنْ يُقِيمَ مَقَامَهُ مَنْ
يَسْتَوْفِيهِ بِإِجَارَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، إِذَا كَانَ مَثَلَهُ أَوْ
دُونَهُ، وَإِنْ اسْتَأْجَرَ أَرْضًا لِلزَّرْعِ، فَلَهُ زَرْعُ
مَا هُوَ أَقَلُّ مِنْهُ ضَرَرًا، فَإِنْ زَرَ مَا هُوَ أَكْثَرُ
ضَرَرًا مِنْهُ، أَوْ يُخَالِفُ ضَرَرُهُ ضَرَرَهُ، فَعَلَيْهِ
أَجْرُ الْمِثْلِ.

وَإِنْ أَكْثَرَى إِلَى مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ، فَجَاوَزَهُ،
أَوْ لِحَمَلِ شَيْءٍ فَزَادَ عَلَيْهِ، فَعَلَيْهِ أَجْرُ الْمِثْلِ
لِلزَّائِدِ، وَضَمَانُ الْعَيْنِ إِنْ تَلَفَتْ .

وَإِنْ تَلَفَتْ الْعَيْنُ مِنْ غَيْرِ تَعَدٍّ، فَلَا ضَمَانَ
عَلَيْهِ.

وَلَا ضَمَانَ عَلَى الْأَجِيرِ الَّذِي يُوجِرُ نَفْسَهُ

مُدَّةً بِعَيْنِهَا فِيمَا يَتَلَفُ فِي يَدِهِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ،
وَلَا عَلَى حَجَّامٍ، أَوْ خَتَّانٍ، أَوْ طَبِيبٍ، إِذَا
عُرِفَ مِنْهُمْ حِدْقُ الصَّنْعَةِ، وَلَمْ تَجُنْ أَيْدِيهِمْ،
وَلَا عَلَى الرَّاعِي إِذَا لَمْ يَتَعَدَّ. وَيُضْمَنُ الْقَصَّارُ
وَالْخِيَّاطُ وَنَحْوَهُمَا مِمَّنْ يَتَقَبَّلُ الْعَمَلَ مَا تَلَفَ
بِعَمَلِهِ دُونَ مَا تَلَفَ مِنْ حِرْزِهِ.

* * *

[٧٣] كتاب الإجازات

الأسئلة الموضوعية

٣٧٧. هل الإجارة عقد لازم أم جائز؟

- (أ) جائز من الطرفين.
(ب) لازم من الطرفين.
(ج) جائز من جهة المستأجر، ولازم من جهة المؤجر.
(د) لازم من جهة المستأجر، وجائز من جهة المؤجر.

٣٧٨. تنفسخ الإجارة في حالة:

- (أ) موت أحد المتعاقدين بعد العقد.
(ب) جنون أحد المتعاقدين بعد العقد.
(ج) تلف العين المعقود عليها.
(د) جميع ما سبق.

٣٧٩. لا بد من تحديد النفع في عقد الإجارة بنص العقد، ولا يصح الاكتفاء بالتحديد

المتعارف عليه.

(أ) صح.

(ب) خطأ.

٣٨٠. استأجر شخص سيارة فتلفت من غير تعد منه ولا تفريط، فهل يضمن؟

(أ) يضمن.

(ب) لا يضمن.

(ج) يضمن نصف التلف.

(د) إذا تعذر الانتفاع بها فإنه يضمن، وإلا فلا يضمن.

٣٨١. طبيب استؤجر لإجراء عملية فأجراها، وتلف أحد أعضاء المريض، فهل

يضمن؟

(أ) يضمن.

(ب) لا يضمن.

(ج) إن عُرف حذقه فلا ضمان عليه، وإلا ضمن.

٣٧٦. ما الإجارة؟

٣٧٧. ما حكم الإجارة من حيث الجواز واللزوم؟

٣٧٨. بين ما تنفسخ به الإجارة، وما لا تنفسخ به.

٣٧٩. ما شروط الإجارة؟ مع التفصيل فيما يتحقق به الشرط.

٣٨٠. من استأجر شيئاً، فما حدود انتفاعه به؟ [هل له أن ينفع غيره؟ هل له أن ينتفع

بغير ما استأجر له؟ هل له مجاوزة الموضع الذي استأجر له؟ هل له تحميل الأجير أكثر

مما اتفق عليه؟ هل يضمن العين إن تلفت لزيادة الحمل عليها؟]

٣٨١. هل يضمن المستأجر تلف العين المؤجرة؟

٣٨٢. هل يضمن الأجير ما يتلف بيده؟

٤٨٢. هل يجوز العمل في مطاعم الكفار وعند حكومة كافرة؟

٤٨٣. هل يجوز العمل في مطاعم يزوال العامل فيها أمراً محرماً؟

٤٨٤. هل يجوز العمل في بناء كنائس الكفار أو تنظيفها؟

٤٨٥. هل يجوز العمل في الجرائد والمجلات التي تحارب شرع الله أو تنشر الرذيلة؟

٤٨٦. هل يجوز قراءة القرآن بأجرة يدفعها من يريد أن يكون ثوابها له؟

٤٨٧. هل يجوز تأجير المنزل أو المحل لمن يبيع الأشرطة المحرمة أو الدخان؟

٤٨٨. هل يجوز تأجير المحل لمن يستعمله صالوناً لحلق اللحى؟

٤٨٩. هل يجوز تأجير المنزل أو المحل للبنوك الربوية؟

٤٩٠. هل تصح الإجارة إذا كانت الأجرة معروفة عند الناس؟ مع ذكر بعض الأمثلة.

٤٩١. هل تصح الإجارة إذا كانت الأجرة مكتوبة على العين المؤجرة؟

٤٩٢. هل يجوز استئجار بيوت الأئمة والمؤذنين منهم؟

٤٩٣. هل يجوز للشخص أو غيره كالبنك وعد العميل بتأجيره سلعة أو عقاراً معيناً بعد

شراؤه؟

٤٩٤. هل يجوز للبنك ونحوه توكيل العميل في شراء العقار المعين أو السلعة المعينة التي

وعده بتأجيرها له؟

وَمَعَهُ: التَّمَارِينُ عَلَى عَمَلَةِ الْفَقِيرِ

٤٩٥. هل يجوز بعد تملك البنك للعين تأجيرها ممن وعده بتأجيرها له ووكله في شرائها بعقد جديد؟
٤٩٦. هل يجوز أن يعد المؤجر المستأجر بهبته العين المؤجرة عند انتهاء مدة الإجارة؟
٤٩٧. ما حكم من استأجر منزلاً للسكنى فيجعله ورشة حدادة أو نجارة؟
٤٩٨. ما حكم من استأجر سيارة لحمل قطن فيحمل عليها حديداً؟
٤٩٩. هل على مستأجري سيارات الأجرة والمعدات والناقلات ونحوها إذا حصل على شيء منها حادث وهم يقودونها ضمان؟
٥٠٠. هل على مستأجر السيارة لمدة طويلة والذي وُعدَّ بهبتها له ضمان؟
٥٠١. من الذي يتحمل نفقات التأمين في التأجير المنتهي بالتمليك؟
٥٠٢. هل على الأجير الخاص كالحادمة والسائق والطباخ ونحوهم ضمان فيما يتلف في يده؟
٥٠٣. ما حكم ترك العمال الذين تحت كفالة الشخص يعملون لدى غيره وأخذ نسبة منهم؟
٥٠٤. هل على الحجام أو الختان أو الطبيب ضمان إذا أخطأ وكان يأخذ رزقاً من بيت المال؟
٥٠٥. مثل بعدة صور للأجير المشترك؟
٥٠٦. ما أنواع صكوك الإيجار المنتهي بالتمليك؟
٥٠٧. هل يجوز بيع صكوك التأجير المستكملة لشروط الإجارة الصحيحة؟
٥٠٨. هل يجوز للمشتريين لصكوك التأجير المستكملة لشروط الإجارة الصحيحة بيعها؟

١١٨. أرجو من فضيلتكم -رعاكم الله- أن تبين لي الحكم في الموضوع التالي: إذا رغب صاحب عمارة تأجير عمارته بالكامل علي رغبة منه في الراحة وعدم مراجعة المستأجرين لو أجرها شقق، ليكن تعامله مع شخص واحد، ورخص لي كمستأجر لعمارته بالكامل رخص لي الحق في تأجير العمارة بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ مائة ألف ريال، ثم أجرتها شقق أو غرف بعد أن فرشتها بالموكيت، وبعض الفرش والثلاجات.. إلخ، بمبلغ (١٥٠٠٠٠) مائة وخمسين ألف ريال، وبعد أن أخرجت مصروف عمال نظافة وحارس وخلافه، هل الربح المتبقي لي حلال؟ خاصة وإني قدمت كل الخدمة للسكان، ولم أقصر بل شكروني على جهودي، وإذا فعلت ذلك في أكثر من عمارة خاصة ولدي رأس مال، أليس هذا أفضل من وضعها في بنك أو مشروع ليس تحت تصرفي ونظري؟ أفدني جزاك الله خيرا ووفقك ورعاك. [فتاوى اللجنة ١٥/٨٨]

١١٢. استخرج من الباب مثلا على:

- (أ) الاستدلال بالجمع المعرف بأل على العموم^(٤٦).
(ب) فرعا من فروع قاعدة: (العادة محكمة)^(٤٧).

١٠٩. التأجير المنتهي بالتمليك. مسائل للبحث والمناظرة

(٤٦)

(٤٧)

بَابُ الْغَضَبِ

وَهُوَ: اسْتِيْلَاءُ الْإِنْسَانِ عَلَى مَالٍ غَيْرِهِ
بِغَيْرِ حَقٍّ.

وَمَنْ غَضَبَ شَيْئًا فَعَلَيْهِ رَدُّهُ وَأَجْرُ مِثْلِهِ إِنْ
كَانَ لَهُ أُجْرَةٌ، مُدَّةَ مُقَامِهِ فِي يَدِهِ.

وَإِنْ نَقَصَ فَعَلَيْهِ أَرْشُ نَقْصِهِ.

وَإِنْ جَنَى فَأَرْشُ جُنَايَتِهِ عَلَيْهِ، سَوَاءً جَنَى
عَلَى سَيِّدِهِ أَوْ عَلَى أَجْنَبِيٍّ، وَإِنْ جَنَى عَلَيْهِ
أَجْنَبِيٌّ فَلِسَيِّدِهِ تَضْمِينُ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا.

وَإِنْ زَادَ الْمَغْضُوبُ أَوْ نَقَصَ رَدُّهُ بِزِيَادَتِهِ،
وَضَمِنَ نَقْصَهُ، سَوَاءً كَانَتْ الزِّيَادَةُ مُتَّصِلَةً أَوْ
مُنْفَصِلَةً، وَإِنْ زَادَ أَوْ نَقَصَ رَدُّهُ بِزِيَادَتِهِ
وَضَمِنَ نَقْصَهُ، سَوَاءً زَادَ بِفِعْلِهِ أَوْ غَيْرِ فِعْلِهِ،
فَلَوْ نَجَرَ الْخَشَبَةَ بَابًا، أَوْ عَمَلَ الْحَدِيدَ إِبْرًا،
رَدَّهُمَا بِزِيَادَتِهِمَا، وَضَمِنَ نَقْصَهُمَا إِنْ نَقَصَا،
وَلَوْ غَضَبَ قُطْنًا فَعَزَلَهُ، أَوْ غَزَلَ فَنَسَجَهُ، أَوْ
ثَوْبًا فَقَصَّرَهُ، أَوْ فَصَّلَهُ أَوْ خَاطَهُ، أَوْ حَبَّأَ
فَصَارَ زَرْعًا، أَوْ نَوَى فَصَارَ شَجْرًا، أَوْ بَيَّضَا
فَصَارَ فِرَاحًا، فَكَذَلِكَ، وَإِنْ غَضَبَ عَبْدًا،
فَزَادَ فِي بَدَنِهِ، أَوْ بِتَعْلِيمِهِ، ثُمَّ ذَهَبَتِ الزِّيَادَةُ،
رَدُّهُ، وَقِيَمَةُ الزِّيَادَةِ.

وَإِنْ تَلَفَ الْمَغْضُوبُ، أَوْ تَعَدَّرَ رَدُّهُ، فَعَلَيْهِ
مِثْلُهُ، إِنْ كَانَ مَكِيلًا، أَوْ مَوْزُونًا، وَقِيَمَتُهُ إِنْ
لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، ثُمَّ إِنْ قَدَرَ عَلَى رَدِّهِ؛ رَدُّهُ، وَأَخَذَ
الْقِيَمَةَ.

وَإِنْ خَلَطَ الْمَغْضُوبَ بِمَا لَا يَتَمَيَّزُ مِنْهُ مِنْ
جِنْسِهِ، فَعَلَيْهِ مِثْلُهُ مِنْهُ، وَإِنْ خَلَطَهُ بِغَيْرِ
جِنْسِهِ، فَعَلَيْهِ مِثْلُهُ مِنْ حَيْثُ شَاءَ.

وَإِنْ غَصَبَ أَرْضًا، فَعَرَسَهَا، أَخَذَ بِقَلْعِ
عَرَسِهَا، وَرَدَّهَا، وَأَرْشُ نَقْصِهَا، وَأَجْرَتِهَا،
وَإِنْ زَرَعَهَا، وَأَخَذَ الْغَاصِبُ الزَّرْعَ، رَدَّهَا
وَأَجْرَتِهَا، وَإِنْ أَدْرَكَ الزَّرْعَ مَالِكُهَا قَبْلَ
حَصَادِهِ، خَيْرَ بَيْنَ تَرْكِهِ إِلَى الْحَصَادِ بِالْأُجْرَةِ
وَبَيْنَ أَخْذِ الزَّرْعِ بِقِيمَتِهِ.

وَإِنْ غَصَبَ جَارِيَةً، فَوَطَّئَهَا وَأَوْلَدَهَا،
لَزِمَهُ الْحَدُّ، وَرَدُّهَا، وَرَدُّ وُلْدِهَا، وَمَهْرُ مِثْلِهَا،
وَأَرْشُ نَقْصِهَا، وَأَجْرُ مِثْلِهَا، وَإِنْ بَاعَهَا
فَوَطَّئَهَا الْمُشْتَرِي وَهُوَ لَا يَعْلَمُ، فَعَلَيْهِ مَهْرُهَا،
وَقِيمَةُ وُلْدِهَا إِنْ أَوْلَدَهَا، وَأَجْرُ مِثْلِهَا، وَيُرْجَعُ
بِذَلِكَ عَلَى الْغَاصِبِ.

* * *

[٧٤] باب الغصب

الأسئلة الموضوعية

٣٨٢. غصب شخصٌ ناقةً هزيلةً فسمنت وزادت قيمتها ثم ولدت، فما الذي يجب عليه؟

(أ) رد الناقة بدون ولدها، وأخذ زيادة القيمة من المالك.

(ب) رد الناقة مع ولدها، ولا شيء له.

(ج) رد الناقة بدون ولدها، ولا شيء له مقابل السمينة.

٣٨٣. غصب شخصٌ ناقةً سمينةً فمرضت ونقصت قيمتها، فما الواجب عليه؟

(أ) ردها مع ضمان نقص قيمتها.

(ب) ردها فقط.

(ج) يضمن قيمتها كاملة ولا يلزمه ردها.

(د) يضمن قيمتها مريضة ولا يلزمه ردها.

٣٨٤. غصب شخصٌ صاعاً من تمر، فتلف، فماذا عليه؟

(أ) عليه التوبة والاستغفار، ولا يلزمه شيء.

(ب) عليه مثله.

(ج) عليه قيمته.

٣٨٥. غصب شخصٌ أرضاً فغرسها، فماذا يلزمه؟

(أ) قلع غرسه.

(ب) رد الأرض.

(ج) أرش نقص الأرض.

(د) أجره الأرض مدة غصبها.

(هـ) جميع ما سبق.

الأسئلة المقالية الشاملة

٣٨٣. ما الغصب؟

٣٨٤. ما الواجب على من غصب شيئاً؟

٣٨٥. ما الحكم في المسائل الآتية؟

(أ) مطالبة المغصوب منه بأجرة عن مدة الغصب؟

- (ب) إذا نقص المصوب؟
(ج) إذا جنى المصوب؟
(د) إذا جُنِيَ على المصوب؟
(هـ) إذا زاد المصوب ونقص؟
(و) لو نجر الخشب المصوب باباً؟
(ز) لو عمل الحديد المصوب إبراً؟
(ح) لو غصب قطناً فغزله؟
(ط) لو غصب غزلاً فنسجه؟
(ي) لو غصب ثوباً فقصره؟
(ك) لو غصب ثوباً ففصله؟
(ل) لو غصب ثوباً فخاطه؟
(م) لو غصب حباً فصار زرعاً؟
(ن) لو غصب نوى فصار شجراً؟
(س) لو غصب بيضاً فصار فراخاً؟
(ع) لو غصب عبداً فزاد في بدنه ثم ذهبت الزيادة؟
(ف) لو غصب عبداً فزاد بتعليمه، ثم ذهبت الزيادة؟
(ص) إذا تلف المصوب أو تعذر رده؟
(ق) إذا خلط المصوب بغيره؟
(ر) إذا غصب أرضاً فغرسها؟
(ش) إذا زرع أرضاً؟
(ت) إذا غصب جارية فوطئها وأولدها؟
(ث) إذا غصب جارية فباعها ووطئها المشتري منه؟

١١٩. لي شقيق متوفى عام ١٣٨٦ هـ، وقد قام المذكور قبل أن يتوفى بمشاركة شخص آخر في سرقة عدد عشرين من الأبقار من أشخاص غير معروفين لدينا، وقد باعوها في ذلك الوقت بمبلغ من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ريال، ونريد القضاء عن شقيقنا؛ لذا نأمل من فضيلتكم إفتاءنا هل نقوم بالقضاء بسعرها الذي باعوها به أم بسعرها بالوقت الحاضر، ولئن ندفعها؟ [فتاوى اللجنة ٣٦٩/١٥]

مسائل للبحث والمناظرة ١١٠. حكم غلة المغصوب.

بَابُ الشُّفْعَةِ

وَهِيَ: اسْتِحْقَاقُ الْإِنْسَانِ انْتِزَاعَ حِصَّةِ شَرِيكِهِ مِنْ يَدِ مُشْتَرِيهَا، وَلَا تَجِبُ إِلَّا بِشُرُوطٍ سَبْعَةٍ:

أَحَدُهَا: الْبَيْعُ: فَلَا تَجِبُ فِي مَوْهُوبٍ، وَلَا مَوْقُوفٍ، وَلَا عِوَضِ خُلْعٍ، وَلَا صَدَاقٍ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ عَقَارًا، أَوْ مَا يَتَّصِلُ بِهِ مِنَ الْغَرَاسِ وَالْبِنَاءِ.

الثَّلَاثُ: أَنْ يَكُونَ شِقْصًا مُشَاعًا، فَأَمَّا الْمَفْسُومُ الْمَخْدُودُ فَلَا شُفْعَةَ فِيهِ؛ لِقَوْلِ جَابِرٍ قَدْ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسِّمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ، وَصَرَّفَتِ الطَّرُقُ، فَلَا شُفْعَةَ.

الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَنْقَسِمُ، فَأَمَّا مَا لَا يَنْقَسِمُ فَلَا شُفْعَةَ فِيهِ.

الخَامِسُ: أَنْ يَأْخُذَ الشَّقِصَ كُلَّهُ، فَإِنْ طَلَبَ أَخَذَ بَعْضَهُ بَطَلَتْ شُفْعَتُهُ، وَلَوْ كَانَ لَهُ شَفِيعَانِ فَالشُّفْعَةُ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدْرِ سِهَامِهِمَا، وَإِنْ تَرَكَ أَحَدُهُمَا شُفْعَتَهُ لَمْ يَكُنْ لِلْآخِرِ إِلَّا أَخْذُ الْكُلِّ أَوْ النَّزْكَ.

السَّادِسُ: إِمْكَانُ أَدَاءِ النَّمَنِ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ أَوْ عَنِ بَعْضِهِ بَطَلَتْ شُفْعَتُهُ، وَإِذَا كَانَ النَّمْنُ مِثْلِيًّا فَعَلَيْهِ مِثْلُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِثْلِيًّا فَعَلَيْهِ قِيمَتُهُ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِهِ وَلَا بَيِّنَةَ لَهُمَا،

فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِيِّ مَعَ يَمِينِهِ.

السَّابِعُ: الْمُطَالَبَةُ بِهَا عَلَى الْفَوْرِ سَاعَةً
يَعْلَمُ، فَإِنْ أَخَّرَهَا بَطَلَتْ شَفْعَتُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ
عَاجِزًا عَنْهَا: لِغَيْبَةِ، أَوْ حَبْسٍ، أَوْ مَرَضٍ، أَوْ
صَعْرٍ، فَيَكُونُ عَلَى شَفْعَتِهِ مَتَى قَدَرَ عَلَيْهَا،
إِلَّا أَنَّهُ إِنْ أَمَكَّنَهُ الْإِشْهَادُ عَلَى الطَّلَبِ بِهَا فَلَمْ
يُشْهَدْ بَطَلَتْ شَفْعَتُهُ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ حَتَّى تَبَايَعَ
ذَلِكَ ثَلَاثَةً فَأَكْثَرَ، فَلَهُ مُطَالَبَةٌ مَنْ شَاءَ مِنْهُمْ،
فَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْأَوَّلِ رَجَعَ الثَّانِي بِمَا أَخَذَ مِنْهُ،
وَالثَّلَاثُ عَلَى الثَّانِي، وَمَتَى أَخَذَهُ وَفِيهِ غَرَسٌ
أَوْ بِنَاءٌ لِلْمُشْتَرِيِّ أَعْطَاهُ الشَّفِيعُ قِيمَتَهُ، إِلَّا أَنْ
يَشَاءَ الْمُشْتَرِيُّ قَلْعَهُ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ فِيهِ، وَإِنْ
كَانَ فِيهِ زَرْعٌ أَوْ ثَمَرٌ بَادٍ فَهُوَ لِلْمُشْتَرِيِّ مُبْقَى
إِلَى الْحَصَادِ وَالْجَدَادِ، وَإِنْ اشْتَرَى شِقْصًا
وَسَيْفًا فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ، فَلِلشَّفِيعِ أَخْذُ الشَّقْصِ
بِحَصَّتِهِ.

[٧٥] باب الشفعة

الأسئلة الموضوعية

٣٨٦. ما الشفعة؟

- (أ) ضم ذمة إلى ذمة.
(ب) استيلاء الإنسان على مال غيره بغير حق.
(ج) استحقاق الإنسان انتزاع حصة شريكه من يد مشتريها.
(د) التوسط عند الغير بالخير.

٣٨٧. وهب شخص حصته من أرض، فهل تثبت الشفعة لشريكه؟

- (أ) تثبت له بدون عوض.
(ب) لا تثبت له.
(ج) تثبت له بعوض يحدده القاضي.
(د) تثبت له بثمن المثل.

٣٨٨. باع شخص حصته من سيارة مشتركة، فهل تثبت الشفعة لشريكه؟

- (أ) تثبت له.
(ب) لا تثبت له.

٣٨٩. باع جازاً أرضه، فعلم جاره بذلك، فهل تثبت الشفعة للجار علماً أنه لا شراكة

بينهما؟

- (أ) تثبت له.
(ب) لا تثبت له.

٣٩٠. باع شخص حصته من أرض مشتركة، فلما علم الشريك بذلك تردد في طلب

الشفعة، وبعد شهر طالب بالشفعة، فهل تثبت له؟

- (أ) تثبت له.
(ب) لا تثبت له.

الأسئلة المقالية الشاملة

٣٨٦. ما الشفعة؟

٣٨٧. ما شروط ثبوت الشفعة؟

٣٨٨. إذا ثبتت الشفعة لشخصين، فما العمل؟

٣٨٩. إذا اختلفا في قدر الثمن، فمن الذي يقبل قوله؟
٣٩٠. إذا تبايع الشقص ثلاثة أشخاص فمن المطالب منهم؟
٣٩١. إذا بنى المشتري بناء أو غرس أو زرع فما الواجب على الشفيع؟
٣٩٢. إذا اشترى شقصاً وسيفاً في عقد واحد، فما حق الشفيع؟

استفتاءات

١٢٠. باع والدي البيت الذي كنا نسكنه وبستانه بثمان بخس دون أن يخبرني بهذا، وأنا إلى جانبه وفي طاعته ولا زلت والحمد لله، على ذلك، ولم يبق له ملك آخر، وأنا محتاج إليهما، وقادر على استرجاعهما من المشتري بالثمان الذي وقع عليه التعاقد، ولكن للأسف الشديد لم يقبل والدي بذلك، وليس له حجة شرعية إلا أنه يزعم أنه رباني وعلمي على نفقته، ولم يبق لي عليه حق آخر رغم حاجتي الماسة إلى هذه الدار، وأنا أسألكم هل هذا العقد صحيح أم باطل؟ وأليس لي الحق على الغير في شراء بيتي الذي فيه مولدي، ومنشئي؟ وهل لي الحق في الشفعة، علماً بأنه مضى الآن ما يزيد على عشرة أشهر من تاريخ البيع؟ فهل للمدة تأثير على جواز الاسترجاع من عدمه؟ أفيدونا بارك الله فيكم. [فتاوى فضيلة الشيخ صالح الفوزان ٥٨٦/٢]

الربط بأصول الفقه

١١٣. استخرج من الباب مثالا على:

أ) قاعدة: (الضرر يزال)^(٤٨).

ب) قاعدة: (النكرة في سياق النفي تعم)^(٤٩).

مسائل للبحث والمناظرة

١١١. الشفعة للجار.

الجواب عن الاعتراض

اعترض على عدم ثبوت الشفعة في المحدود غير المنقسم بجديث: (الجار أحق بسقبه)، فكيف تجيب عن هذا الاستدلال؟

(٤٨) ١٥٤٥

(٤٩) ١٥٤٩

التمارين الشاملة

لا يصح	يصح	المسألة
		١. بيع سيارة لرجل لا يعرف اسمها، لكنه رآها.
		٢. بيع أي سلعة من محل سلع متنوعة بمئة ريال.
		٣. بيع تمر بعد شراءه وقبل قبضه.
		٤. بيع كيلو جرام من لحم غنم بـ ٣ كيلو جرام من لحم البقر بعد شهر.
		٥. بيع تمر على النخل لم ينضج بعد بمئة ريال بعد شهر.
		٦. بيع تفاح على الشجر بعد نضجه وطيب أكله.
		٧. سلم في تمر يتفقدان على كيله لاحقاً.
		٨. سلم في ١٠ كيلو من التمر بعد ٣ أشهر، وسلم الثمن في مجلس العقد.
		٩. رهن الكلب.
		١٠. زيد عليه دين لخالد بالريالات، فقضاه بالدولارات بسعرها من الريالات، وتقابضا في المجلس.
		١١. وكّل سعيد صالحاً لبيع سيارته، وأعطاه ٥٠٠ ريال جعلاً للوكالة.
		١٢. اتفق بكر وسعد على أن ما يصيده أحدهما فهو لهما.
		١٣. مساقاة على العنب للعامل ٥٠ كيلو غرام ولصاحب الأرض الباقي.
		١٤. قال: من درّس ابني القراءة والكتابة فله ٥٠٠ ريال.
		١٥. تملك خاتماً من ذهب قيمته ٥ آلاف ريال، وجده في بعد ما عرفه سنة كاملة.
		١٦. جعل محمد جائزة لمن يسبق من أحد الفرسين اللذين ليوسف وحسن.
		١٧. تسابق رجلان على فرسيهما على جعل، يأخذه من يتعد أكثر مسافة ممكنة.
		١٨. حسين استأجر محلاً لبيع الذهب، فأجره على عمرو لبيع فيه الذهب.
		١٩. بدر استأجر محلاً لبيع الألماس، ثم أجره على إبراهيم ليحمله مخبئاً.
		٢٠. الشفعة في الأرض المشاعة.
		٢١. الشفعة في السيارة المشاعة.
		٢٢. بيع ما تثمره هذه الشجرة.

وَمَعَهُ: التَّمَارِينُ عَلَى عَمَلَةِ الْفَقِيرِ

لا يصح	يصح	المسألة
		٢٣. بيع العنب بالزبيب.
		٢٤. السلم في تمر وعنب ب ٥٠٠ ريال للتمر ٣٠٠ وللعنب ٢٠٠ ريال.
		٢٥. ناصر عليه دين ليفصل بألف ريال، وعلى فيصل دين لعلّي بألف كذلك، فأحال فيصل عليًا على ناصر.
		٢٦. تملك ناقة ضالة.
		٢٧. استأجر سيارة لا يعرف صفتها.
		٢٨. علم ببيع حصة شريكه في الأرض ثم بعد شهر طالب بالشفعة.
		٢٩. استعار سيارة من صديقه، فجاءه رجل وقال: أريد أشتري منك السيارة بخمسين ألفاً، فقال: هذا مبلغ طيب، وصديقي سيفرح بهذا، فباعها.
		٣٠. باع أربعة آلاف ريال بألف دولار.

٣١. زيد اشترى من بكر بضاعة في بيت زيد وبعد العقد خرجا معاً إلى المسجد وبعد الصلاة رجعا معا إلى البيت، وبعد ساعة من جلوسهما، قال زيد: أنا لا أريد أن أبيع. فرفض بكر. [هل لزيد حق الخيار؟]

٣٢. قال البائع للمشتري: هذه البضاعة صناعة ألمانية. فتبين أنها صناعة صينية، فأراد المشتري رد البضاعة، فهل له ذلك؟

٣٣. أراد ياسر أن يقترض من سلمان مبلغاً، فاشتراط سلمان أن يبيعه ياسر سيارته. [فما حكم هذا الشرط؟]

٣٤. وُكِّلَ سالم ببيع بضاعة فتلفت عنده، فقال: إني لم أتعدّ ولم أفترط. [فهل يقبل قوله؟]

٣٥. وُكِّلَ حمد بأن يبيع ثوبا بمئة، فباعه بتسعين، فهل يجوز له ذلك؟

على مذهب الإمام أحمد بن حنبل عمدة الفقهاء رحمه الله تعالى

٣٦. اشترك أنس وأسامة في شركة رأس مالها مئتا ألف. من كل واحد منهما مئة ألف، واشترطا أن الربح بينهما نصفين، وأن الخسارة على أنس ثلاثة أرباعها، وعلى أسامة ربعها. [فهل يحق لهما ذلك؟]

٣٧. أعطى عثمان ساعته لنايف وقال له: (احفظها في بيتك). فأخذها نايف، وجعلها على الأرض فجاء أطفاله فكسروها. فهل يضمن نايف؟

٣٨. استعار تركي من عادل ثوبا، فسرق من تركي من غير تفريط منه، فهل يضمن؟

٣٩. غصب ٢٠ شاة وبعد سنتين نتجت وولدت، وماتت ٣ شياه منها، فأصبح مجموعها ٥٠ شاة، فما الواجب على الغاصب؟

٤٠. غصب سيارة قيمتها ١٠٠ ألف، وبعد سنتين أصبحت قيمتها ٧٠ ألفا، فما الواجب على الغاصب؟

ما هو تكيف الصور الآتية (تندرج تحت أي العقود؟)

التكيف	الصورة
	٤١. قال: احفظ هذه السيارة في فناء بيتك مدة شهر، فحفظها.
	٤٢. قال: استخدم سيارتي مدة أسبوع، فلست بحاجتها هذه الفترة، فاستخدمها.
	٤٣. قال: من بني لي جدارا فله ألف ريال، فبني فأعطاه.
	٤٤. قال لزيد: أريد منك أن تبني لي جدارا من مكان كذا إلى كذا، بألف ريال. فوافق زيد.
	٤٥. اشترى تمرا على النخل بتمر.
	٤٦. أعطى سلطان الحجاز ريالا، وأخذ منه خبزا.
	٤٧. قال: خذ هذه الألف على أن تعطيني ٥٠ كيلو من تمر مزرعتك بعد ٦ أشهر، فوافق الآخر.

وَمَعَهُ: التَّمَارِينُ عَلَى عِمْلَةِ الْفُقِيرِ

التكييف	الصورة
	٤٨ . قال له: سأعطيك المبلغ الذي تريده، لكن أعطني ساعتك، بحيث إذا لم تسلم المبلغ، أستوفي حقي منها، فأعطاه الساعة.
	٤٩ . اشترك عمر وفهد في أرض، فباع فهد نصيبه، فلم يرض عمر بهذا الشريك، فأخذ نصيب شريكه من المشتري بدون رضاه.
	٥٠ . قال لجماعة: من يصيب الهدف له مئة ريال، فأصابه أحدهم فأعطاه.

عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَمَلَةَ الْفُقَهَاءِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى
